منصات
للأبحاث و الدراسات الاجتماعية

جيل
شباب · تأثير · ريادة

تقرير

النساء الفضاء العام و الحريات الفردية

دراسة ميدانية

مؤشر الحريات الفردية بالمغرب III

نتائج أولية لدراسة ميدانية

النساء الحريات الفردية والفضاء العام

فريق البحث

الباحثون الرئيسيون:

د.عزيز مشواط، د. محسن محمد الرحوتي، د.عبد الرحمان الزكريتي، د. بوشعيب مجدول، سعد إكمان، جعفر المهدي

الباحثون المساعدون:

فاطمة إيكا، أيوب الكيسي، زكريا بهرى، المهدي حافض

شارك في البحث(جيل فاطمة المرنيسي)

عالي أوتشرافت، سميرة تازروت، إكرام مونة، ميلودة حراثي، أحمد بكاس، عبد الصادق فاتيحي، رانيا الأمغاري، ، كوثر طربوش، لطيفة كونبارك، إسماعيل شعو، سارة عازم، حمزة مرود، محمد أوبلا، سلامي إيمان، زكية حمضي، كوثر المتوكل، حليمة أوالمعطي، سمية الدمناتي، يسرى المسقي

أبريل 2025

كل الحقوق محفوظة لـمنصات للأبحاث والدراسات الاجتماعية©

www.menassat.org

contact@menassat.org

منصات للأبحاث والدراسات الاجتماعية هي مؤسسة بحثية ومنظمة غير ربحية مقرها الدار البيضاء، المغرب. تهدف المؤسسة إلى القيام بالبحوث المعمقة الهادفة إلى تطوير أفكار ريادية وتطبيق المقاربات المختلفة بخصوص الإشكاليات الاجتماعية سواء على الصعيد المحلي، الوطني أو الإقليمي. تضم منصات العديد من الباحثين المرموقين الذين يحددون أجندة البحث للمؤسسة وخطها البحثي. وتشتغل كفضاء مفتوح للبحث العلمي حيث يعمل الباحثون المشكلون للمنظمة على وضع جدول الأبحاث واستراتيجياته وأشكال التعاون مع باقي الشركاء. وتتكون منصات من باحثين ينتمون إلى مختلف مجالات العلوم الإنسانية حيث تضم باحثين رئيسيين ومساعدين ومتعاونين.

جيل
شباب · تأثير · ريادة

برنامج جيل هو برنامج تكويني يهدف إلى تأهيل مجموعة من الباحثين الشباب في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، من خلال تعزيز قدراتهم في تقنيات البحث الميداني وتحليل المعطيات الإمبريقية، بما يُسهم إيجابًا في مقاربة قضايا التنمية، والديمقراطية، وترسيخ قيم الحرية. أُطلق هذا البرنامج من طرف مؤسسة منصات، تجسيدًا لرؤيتها ورسالتها كمؤسسة بحثية مستقلة وغير ربحية، تُعنى بإنتاج البحوث الأساسية والتدخلية، وتسعى إلى تطوير أفكار ريادية وتطبيق مقاربات متعددة لفهم ومعالجة الإشكاليات الاجتماعية المعاصرة.

تقديم:

يهدف هذا التقرير إلى دراسة تمثلات حضور النساء في الفضاء العام كمجال اجتماعي متعدد الأبعاد، حيث يتداخل فيه السياسي، القانوني، والاجتماعي ليعكس ديناميكيات القوة والتفاوض حول الحقوق والحريات. يشكل الفضاء العام ساحة مركزية لممارسة المواطنة والتعبير عن الهوية، ولكنه في ذات الوقت مجال لعدد من التفاعلات تتراوح بين التعايش وصراعات الهيمنة والإقصاء التي تحددها الهياكل الاجتماعية والثقافية.

يستند هذا التقرير إلى إطار نظري متعدد المستويات، يشمل مقاربات علم اجتماع الجسد، علم الاجتماع الحضري، والنظرية النسوية .يتمحور التقرير حول أربعة أبعاد رئيسية: (1) حضور الأفراد وخاصة النساء في الفضاء العام ومدى تكريس حقهم في استخدامه، خاصةً في ظل الفروقات الجندرية والاجتماعية، (2) العنف الرمزي والمادي الذي يحدّ من الوصول المتكافئ إلى هذا الفضاء، (3) التأطير القانوني والتنظيمي للفضاء العام وعلاقته بالواقع الاجتماعي والثقافي، و(4) الثقافة القانونية ومدى تأثيرها على تصور الأفراد لحقوقهم في المجال العام.

في المحور الأول، يُبرز التقرير كيفية تفاعل الفئات المختلفة مع الفضاء العام، خاصةً النساء، حيث تشير النتائج إلى أن نسباً كبيرة من النساء يواجهن عوائق مادية ورمزية تحول دون مشاركتهن الفاعلة. كما يتناول التقرير التفاوت في تجربة الفضاء العام بناءً على الطبقة الاجتماعية والانتماء العرقي.

أما المحور الثاني، فيناقش مختلف أشكال العنف، بدءاً من المضايقات اللفظية وصولاً إلى الاعتداءات الجسدية، وتأثيرها على الإحساس بالأمان في المجال العام حيث تتباين هذه التجربة حسب السياقات الجغرافية والاجتماعية، مما يفرض تحديات متباينة على الفئات الهشة.

في المحور الثالث، يتم تحليل تمثلات المنظومة القانونية المنظمة للفضاء العام، حيث تُناقش تمثلات المستجوبين للقوانين المتعلقة بحرية التنقل والتجمع، ومدى مواءمتها مع المبادئ الحقوقية العالمية. كما يُبرز التقرير الفجوة بين النصوص القانونية والممارسات الفعلية في المجتمع.

أما المحور الرابع، فيسلط الضوء على الثقافة القانونية ومدى إدراك الأفراد لحقوقهم داخل الفضاء العام. ويشير التقرير إلى أن الفهم القانوني المشترك يشكل عاملاً مهماً في تحديد كيفية تفاعل الأفراد مع المجال العام .

خصائص العينة وأداة البحث

استنادًا إلى بحث ميداني كمي شمل عينة تصل إلى 1528 شخصًا موزعين على الجهات الإدارية الـ 12 للمغرب، مع مراعاة التمثيل وفقًا للجنس، الفئات العمرية، ووسط الإقامة. أجريت الدراسة خلال الفترة الممتدة من 1 ماي إلى 30 يوليوز 2024، وتم جمع البيانات وفقًا للبنية السكانية المحددة من قبل المندوبية السامية للتخطيط لعام 2014.

من حيث التوزيع الديموغرافي، بلغت نسبة النساء 50.43% مقابل 49.57% للرجال. أما الفئات العمرية، فقد توزعت بواقع 32.22% للأشخاص بين 25 و34 سنة، و24.8% لمن تتراوح أعمارهم بين 18 و24 سنة، في حين شكّل الأشخاص فوق 55 سنة نسبة 12.73% من العينة. جغرافيًا، مثل المشاركون من جهة الدار البيضاء 21%، تليها جهة مراكش آسفي بـ 15%، ثم جهة الرباط - سلا - القنيطرة بـ 14%، بينما لم تتجاوز نسبة المستطلعين في الأقاليم الجنوبية 2% نظرًا لانخفاض الكثافة السكانية. كما أن 68% من المشاركين يقيمون في المناطق الحضرية مقابل 28% في القرى.

أما من حيث الوضع الاجتماعي، فقد بلغت نسبة العزاب 50.26%، مقابل 38.45% من المتزوجين، و7.35% من المطلقين. وفيما يخص الوضع الاقتصادي، فإن 32.49% من المستطلعين يقل دخلهم عن 3000 درهم، بينما 18.04% يتراوح دخلهم بين 3000 و5000 درهم، في حين أن 1.59% فقط يتجاوز دخلهم 15,000 درهم. وبالنسبة للتشغيل، فإن أكثر من نصف العينة (54.37%) ينشطون اقتصاديًا، حيث يعمل 12.86% في القطاع العام، و26.72% في القطاع الخاص والمهن الحرة، بينما بلغت نسبة العاطلين عن العمل 10.81%.

وبخصوص استمارة البحث فقد تضمنت 76 سؤالًا تناولت موضوع الحريات الفردية، ودور المرأة في الفضاء العام، والتحديات الاجتماعية والقانونية المرتبطة بها. وقد صيغت الأسئلة بناءً على فرضية أن حضور النساء في الفضاء العام لا يزال يواجه عقبات ثقافية وبنيوية.

توزعت أسئلة الاستمارة حول مجموعة من المحاور الأساسية، أولها المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية التي تشمل الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الوضع الاجتماعي والمهني، ومستوى الدخل، وذلك لتكوين صورة شاملة عن المشاركين وربط إجاباتهم بخلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية. فيما ركز المحور الثاني على حرية المرأة في الفضاء العام ومدى تقبل وجودها في أماكن عامة مثل المقاهي، المسارح، الحدائق، والفنادق، إضافةً إلى موقف المشاركين من عملها في مختلف القطاعات وانخراطها في الأنشطة الترفيهية والدينية. أما المحور الثالث، فيتناول قضايا التحرش والأمان، حيث يناقش مدى انتشار التحرش في الفضاء العام، أشكاله، أسبابه، وتكراره، فضلًا عن مدى شعور النساء بالأمان والعوامل المؤثرة في ذلك. أخيرًا، يستقصي المحور الرابع معرفة المشاركين بالقوانين المتعلقة بحقوق النساء في المغرب، مثل الدستور، مدونة الأسرة، والقوانين التي تجرّم العنف والتحرش، ومدى توافقها مع القيم الثقافية والدينية.

وقد توزعت العينة على الشكل التالي:

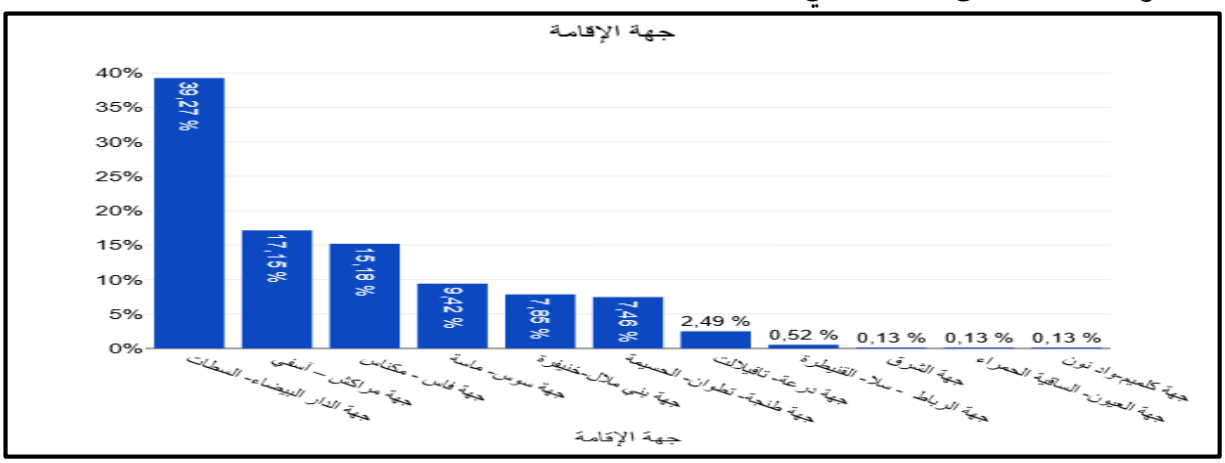

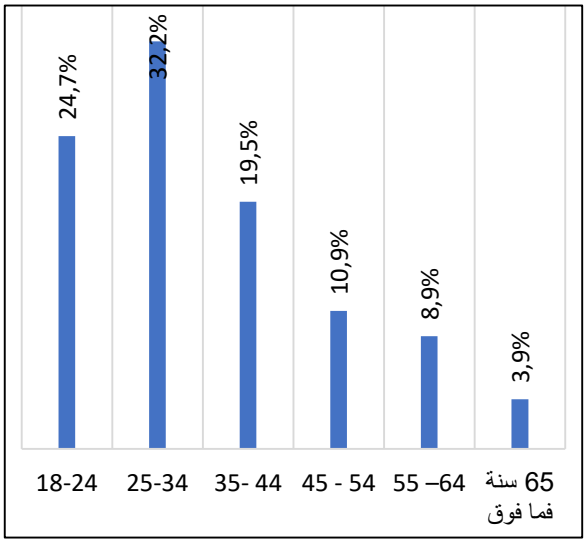
24,7%
32,2%
19,5%
10,9%
8,9%
3,9%
18-24
25-34
35- 44
45 - 54
55 –64
65 سنة فما فوق

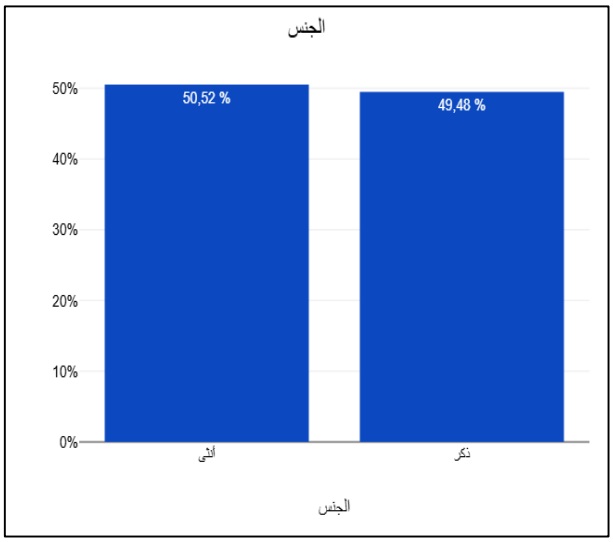
الجنس
50%
40%
30%
20%
10%
0%
50,52 %
49,48 %
انثى
ذكر
الجنس

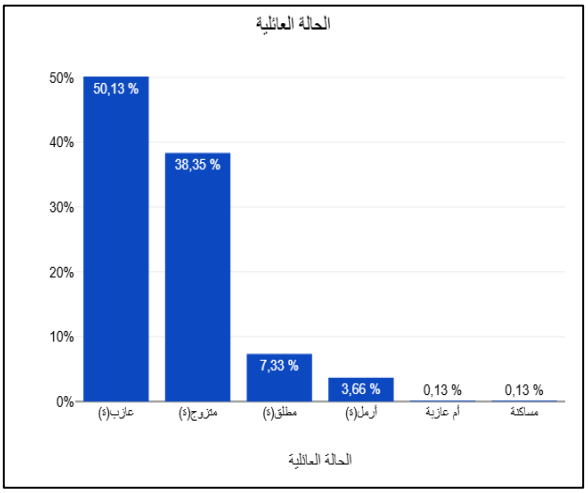
الحالة العائلية
50%
40%
30%
20%
10%
0%
50,13 %
38,35 %
7,33 %
3,66 %
0,13 %
0,13 %
عازب(ة)
متزوج(ة)
مطلق(ة)
أرمل(ة)
أم عازبة
مساكنة
الحالة العائلية

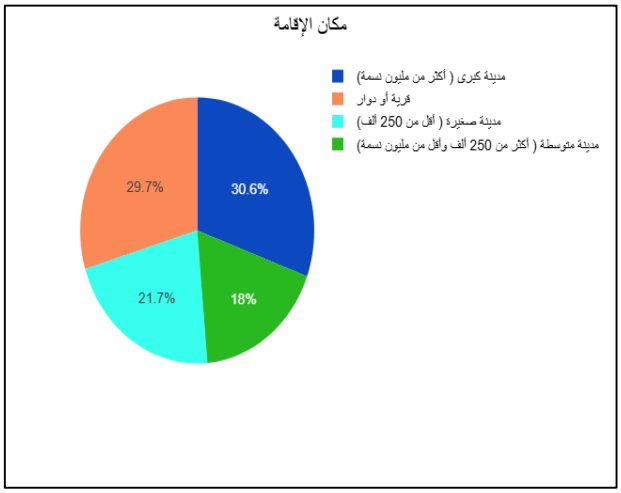
مكان الإقامة
مدينة كبرى (أكثر من مليون نسمة)
قرية أو دوار
مدينة صغيرة (أقل من 250 ألف)
مدينة متوسطة (أكثر من 250 ألف وأقل من مليون نسمة)
30.6%
18%
21.7%
29.7%

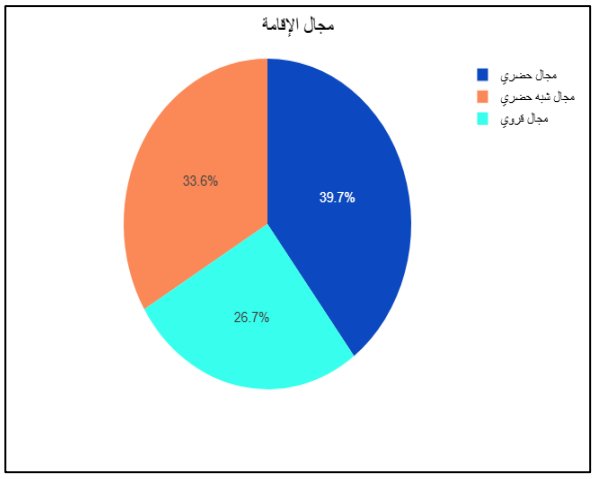
مجال الإقامة
مجال حضري
مجال شبه حضري
مجال قروي
39.7%
26.7%
33.6%

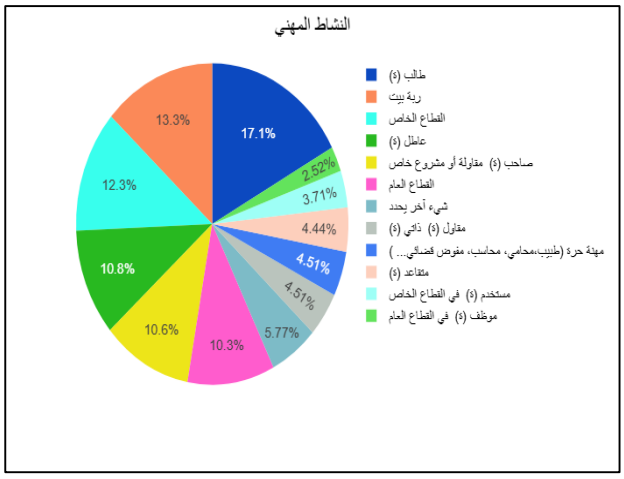
النشاط المهني
طالب (ة)
ربة بيت
القطاع الخاص
عاطل (ة)
صاحب (ة) مقاولة أو مشروع خاص
القطاع العام
شيء آخر يحدد
مقاول (ة) ذاتي (ة)
مهنة حرة (طبيب،محامي، محاسب، مفوض قضائي...)
متقاعد (ة)
مستخدم (ة) في القطاع الخاص
موظف (ة) في القطاع العام
17.1%
2.52%
3.71%
4.44%
4.51%
4.51%
5.77%
10.3%
10.6%
10.8%
12.3%
13.3%

نتائج الدراسة

بعد موجتين بحثيتين سابقتين تناولتا تمثلات وممارسات المغاربة تجاه الحريات الفردية، الأولى من خلال دراسة كمية عام 2022، والثانية كيفية عام 2023؛ اتخذ الفريق العلمي لمنصات خيارا بتوجيه دراسة عام 2024 نحو استكشاف تقاطع أساسي بين الحريات الفردية وحضور النساء في الفضاء العام. وذلك بالتركيز على التمثلات الاجتماعية لهذا الحضور، ومدى تمتعهن بحرياتهن الفردية داخله.

في هذا السياق يأتي تركيز البحث على استكشاف تمثلات عينة من المغاربة، لمسألة حضور النساء في الفضاء العام، ليس بوصفه مجرد حيز مادي، بل باعتباره فضاءً علائقيًا متغيرًا وخاضعًا للبناء الاجتماعي. فالفضاء العام، وفق هذه المقاربة، هو مجال مشترك يتيح للأفراد ممارسة أنشطة متعددة، فردية أو جماعية، ثقافية أو ترفيهية أو استهلاكية، مع ضمان مبدأ الانفتاح وإمكانية الولوج أو عدم الولوج إليه دون تمييز. كما يُنظر إليه كحيز تواصلي يمكن الأفراد من الاعتراف والتفاعل الجدلي مع الآخرين، مما يجعله مؤشرًا هامًا على مستوى تحقيق المساواة والعدالة والمواطنة.

وهنا تجدون ملخصا للنتائج الرئيسية للدراسة:

I. *النساء والولوج إلى الفضاء العام*

1. الولوج إلى الأماكن العمومية: المدينة كمجال أكثر قبولا للنساء

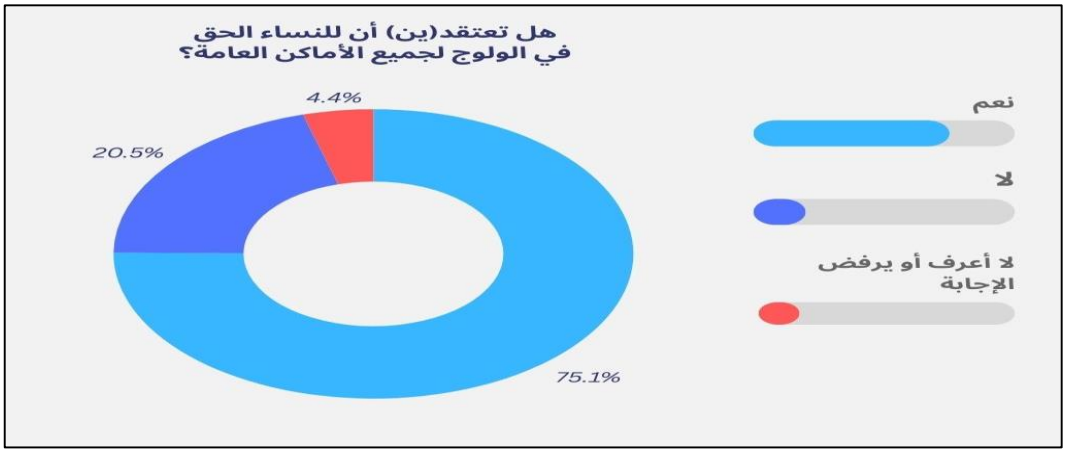

تعكس مواقف الأفراد من ولوج النساء إلى الفضاءات العامة تفاوتات مجالية واضحة، تتجلى في اختلاف نسب القبول والرفض حسب البيئة الاجتماعية والثقافية التي ينتمي إليها المبحوثون. إذ يُظهر أكثر من ثلاثة أرباع العينة، أي أكثر من 74%، تأييدهم لحق النساء في ارتياد الأماكن العامة مثل المقاهي، السينما، المسارح، الحدائق العمومية، والفنادق، في حين يعارض ذلك حوالي 21% من المستجوبين.

- **الموقف من حق النساء في ولوج الاماكن العامة حسب وسط الاقامة**

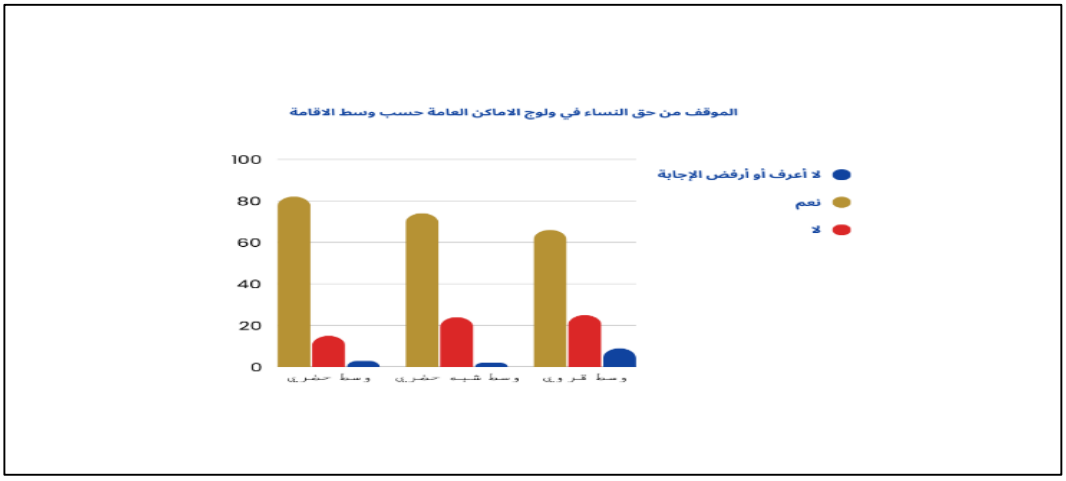

يتضح من البيانات أن المجال الحضري يمثل بيئة أكثر تقبلاً لحضور النساء في الفضاء العام، حيث تصل نسبة المؤيدين في المدن الكبرى إلى 82.1%، مقابل 74.1% في المناطق شبه الحضرية، و66% فقط في الأوساط القروية. كما تعكس هذه التفاوتات تأثير "التمدنية (La citadinité) "كما وصفها لويس ويرث، حيث يتيح المحيط الحضري للفرد هامشًا أوسع من الاستقلالية في تشكيل مواقفه بعيدًا عن المعايير الاجتماعية التقليدية.

2- الدين يحدث الفارق: العمل والسفر والصلاة خارج المنزل والإقامة في الفنادق

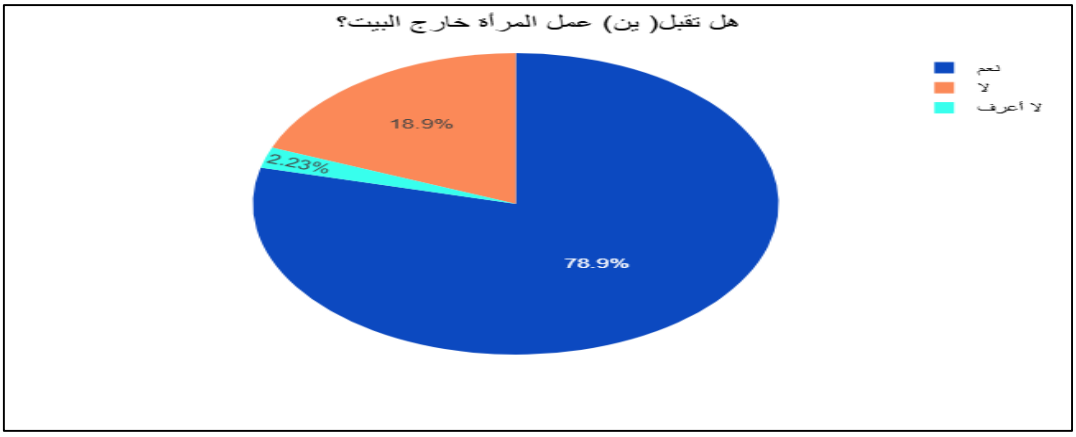

يتداخل تأثير الدين، كممارسة اجتماعية ورمزية، مع المحددات المجالية والثقافية في تشكيل مواقف الأفراد من ولوج النساء إلى الفضاء العام. وتُظهر البيانات أن قبول عمل المرأة خارج المنزل يبلغ 78.87%، بينما يرفضه 18.9.

- **الموقف من صلاة المرأة خارج البيت**

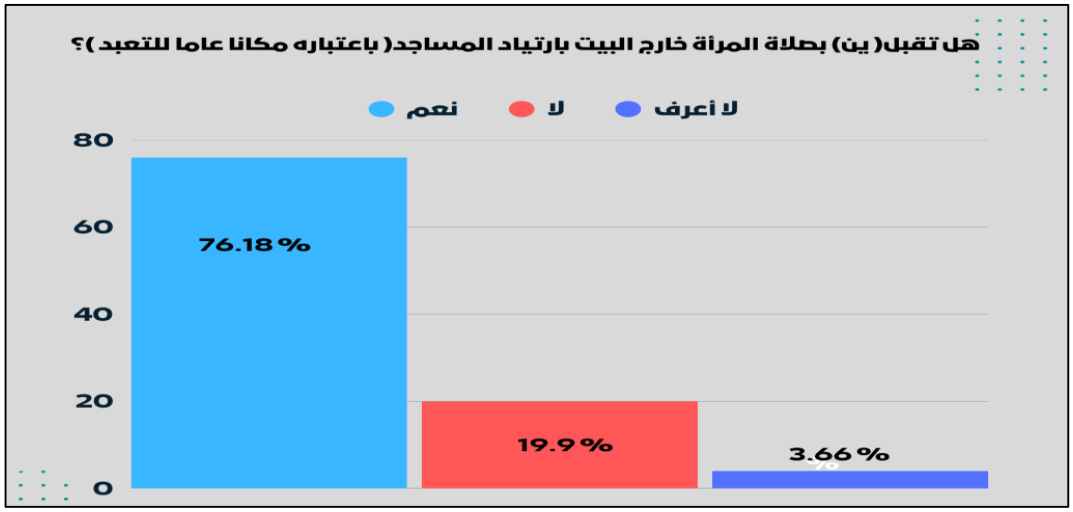

فيما يخص أداء المرأة للصلاة في المسجد، فيُعتبر اختبارًا آخر لتفاعل تمثل معين للدين مع المجال والتمثلات الاجتماعية المرتبطة به. إذ يوافق 76% من المستجوبين على صلاة المرأة في المساجد، بينما يفضل 20% أداءها في البيت، وهو موقف يعكس تأثير ذلك التقسيم الفضائي الصارم للأدوار الجندرية، بحيث يظل المجال الديني العام مفتوحا ويسمح للنساء بل يتم مباركة ممارساته تُدفع بهن إلى ممارسة تدينهن في نطاق أكثر عمومية ما دام الامر يتعلق بممارسة الصلاة في المسجد.

- **الموقف من صلاة المرأة خارج البيت حسب مجال السكن**

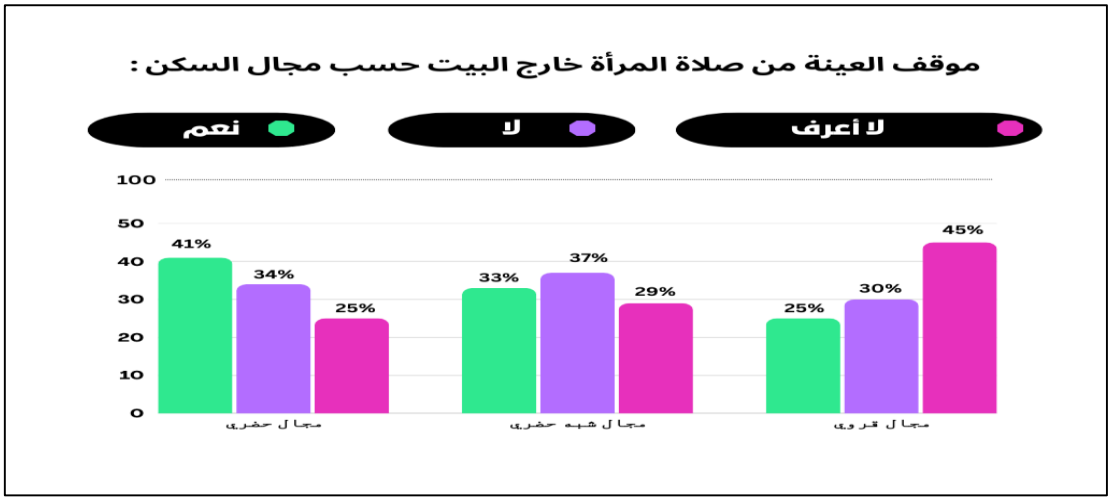

ويظهر التفاوت المجالي هنا أيضًا بوضوح، حيث يؤيد 41% من سكان المدن الكبرى صلاة النساء في المساجد، مقابل 33% في المجال شبه الحضري، و25% فقط في القرى، حيث يظل التدين المتمركز حول "الضبط الاجتماعي الجماعي" أكثر حضورًا.

2. درجة أمان النساء في الفضاء العام: تمثلات متباينة

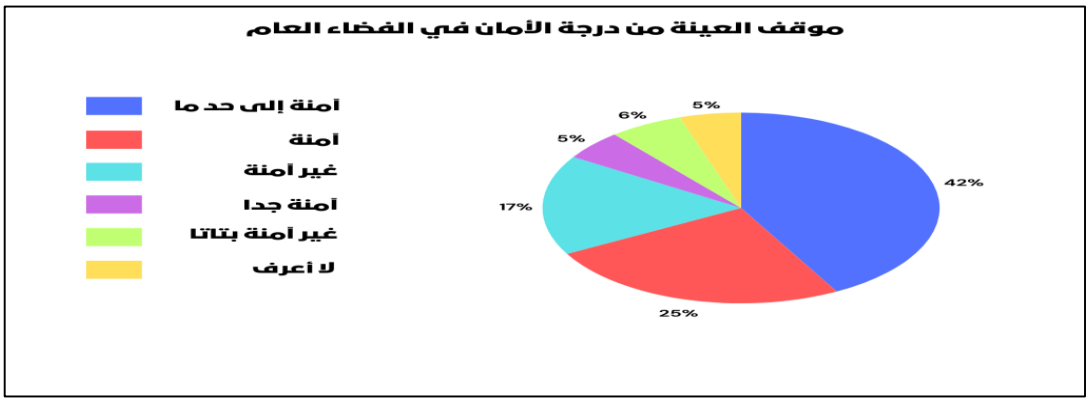

أظهرت معطيات الدراسة تمثلات متباينة حول درجة أمان الفضاءات العامة بالنسبة للنساء، حيث يرى 5% فقط من المستجوبين أنها "آمنة جدًا"، في حين يراها 25% "آمنة". في المقابل، يرى أكثر من خمس العينة على كون الفضاءات العامة "غير آمنة أو غير آمنة تمامًا". هذا التقارب المتناقض في نسب درجة أمان الفضاءات العمومية يعني بأن الولوج إليها يظل محل ارتياب وشك، وهو ما يعززه اعتبار 42% أنها "آمنة إلى حد ما".

3. حقوق النساء في الفضاء العام: الشباب وتفاوض مستمر مع المعايير الاجتماعية

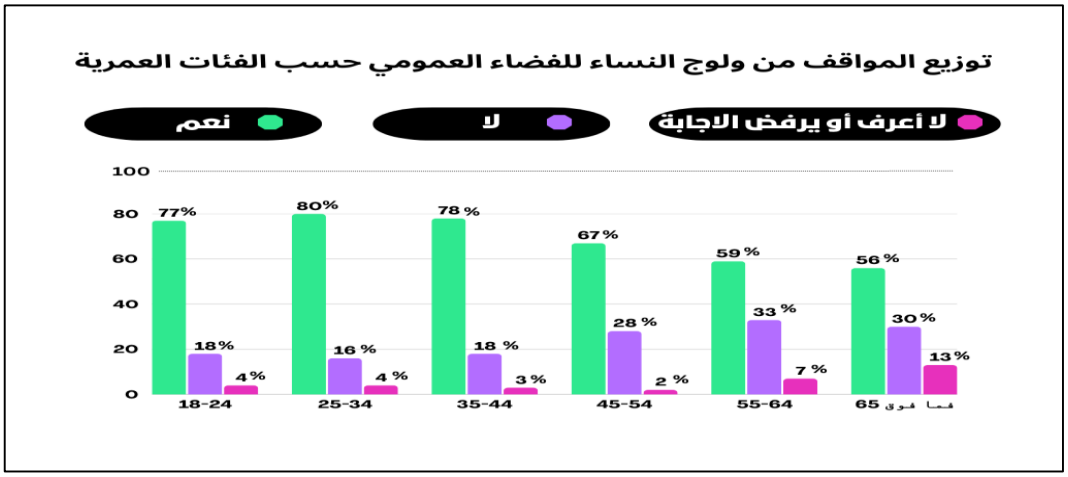

إن التحليل التفصيلي يكشف عن علاقة واضحة بين العمر والموقف من حق النساء في ولوج الفضاء العام، حيث كلما كان الفرد أصغر سنًا، زادت احتمالية دعمه لحضور النساء في المجال العام. فعلى سبيل المثال، تصل نسبة الموافقة ضمن الفئة العمرية 25-34 عامًا إلى 80.2%، في حين تنخفض هذه النسبة إلى 55.9% لدى الفئة العمرية 65 سنة فما فوق، مما يعكس تباينات في التمثلات الاجتماعية بين الأجيال.

4. حق النساء في الولوج للفضاء العام: فروقات دالة حسب المستوى الدراسي

- **الموقف من ولوج المرأة للفضاء العام حسب المستوى الدراسي**

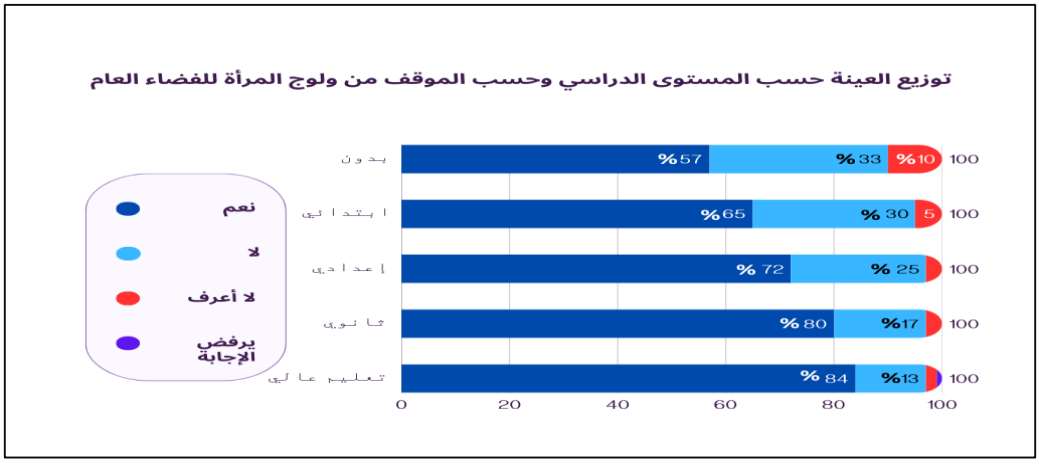

يتضح من هذه البيانات أن نسبة الموافقة على حق النساء في الولوج إلى الفضاء العام تزداد مع زيادة المستوى التعليمي. هذا ما تؤكده الدراسة، حيث تصل نسبة المؤيدين لولوج النساء إلى الفضاء العام إلى 84% بين الحاصلين على تعليم جامعي، بينما تنخفض إلى 56.4% بين غير المتمدرسين، مما يبرز التأثير العميق للتعليم في تغيير التمثلات الاجتماعية.

- **الموقف من ولوج المرأة للفنادق حسب المستوى الدراسي**

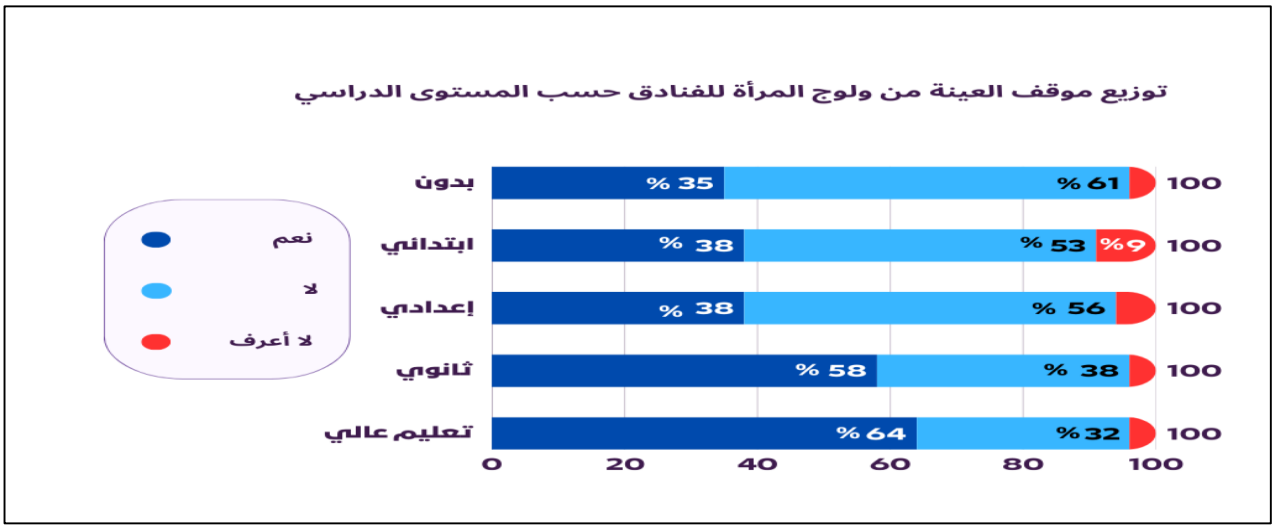

فيما يخص الإقامة في الفنادق، فيُلاحظ أن القبول يتركز بين الحاصلين على تعليم ثانوي أو جامعي (58%-65%)، بينما يرتفع الرفض بين الفئات الأقل تعليمًا. وتكشف هذه النتائج عن علاقة وثيقة بين التعليم ومدى قبول الأفراد لتغيير الأدوار الجندرية، حيث يسهم التعليم في إضعاف القيود الاجتماعية التقليدية وتعزيز تبني تصورات أكثر مرونة تجاه مشاركة المرأة في الحياة العامة.

5. ارتفاع الدخل وولوج المرأة للفضاء العام: علاقة طردية في مستوى القبول

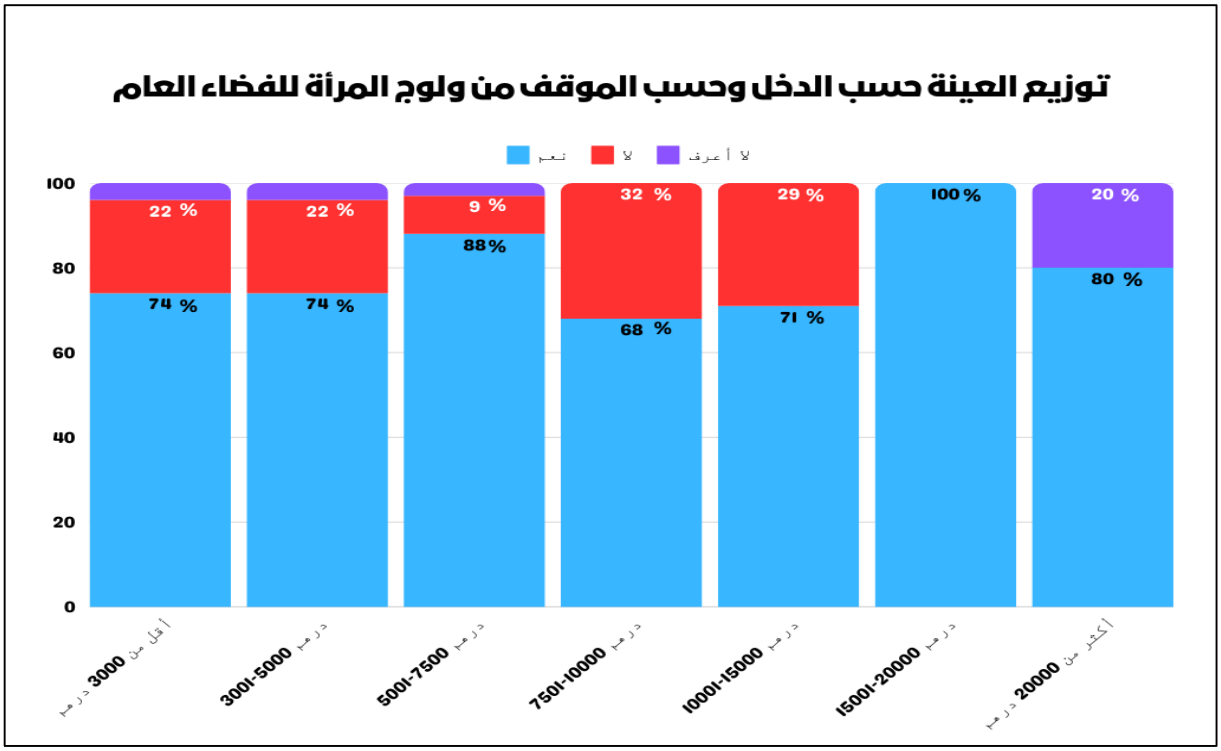

كلما ارتفع الدخل، زاد تقبل المجتمع لعمل المرأة، حيث تصل نسبة القبول إلى 96% في لدى الفئة الأعلى دخلا، وتبقى مرتفعة جدًا (86%) في الفئات المتوسطة التي يتراوح دخلها بين 5001 و7500 درهم. ينسجم هذا الاتجاه مع نظرية الحداثة والتنمية الاقتصادية، التي تربط بين التحسن الاقتصادي وتبني قيم أكثر انفتاحًا، وكذلك مع نظرية التقسيم الجندري للعمل، التي تشير إلى أن الأدوار الاجتماعية تصبح أكثر مرونة مع زيادة الموارد المالية والتعليم.

6. مطالب نسائية بالحق في المجال العام وتردد للذكور

- **الموقف من ولوج المرأة للفضاء العام حسب متغير الجنس**

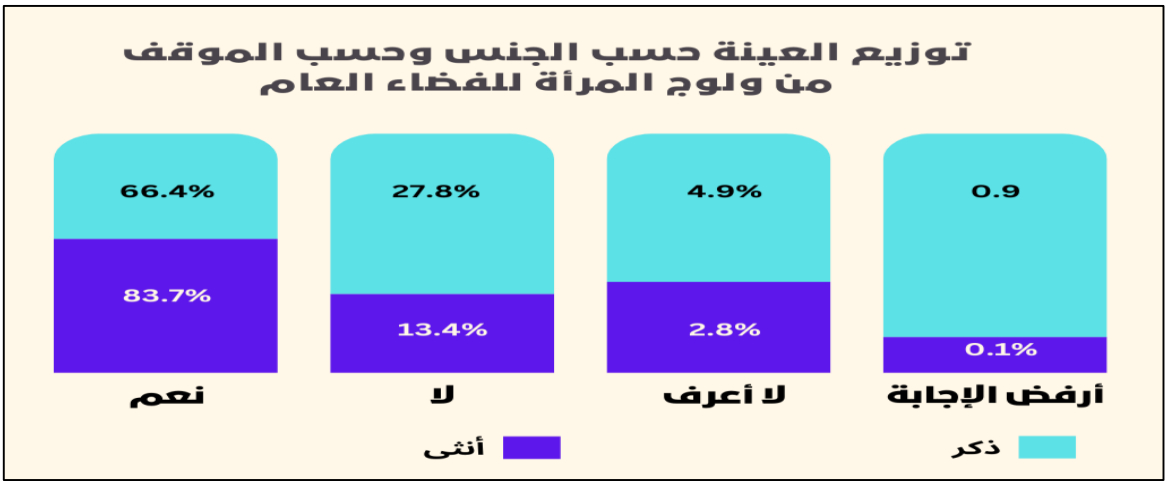

تشير المعطيات إلى أن النساء يظهرن دعمًا أكبر لحق المرأة في الولوج إلى الفضاء العام بنسبة 83.7٪، مقارنة بـ 66.4٪ بين الرجال، مما يعكس وجود تفاوت في الإدراك بين الجنسين.

- **الموقف من ولوج النساء للفنادق حسب متغير الجنس**

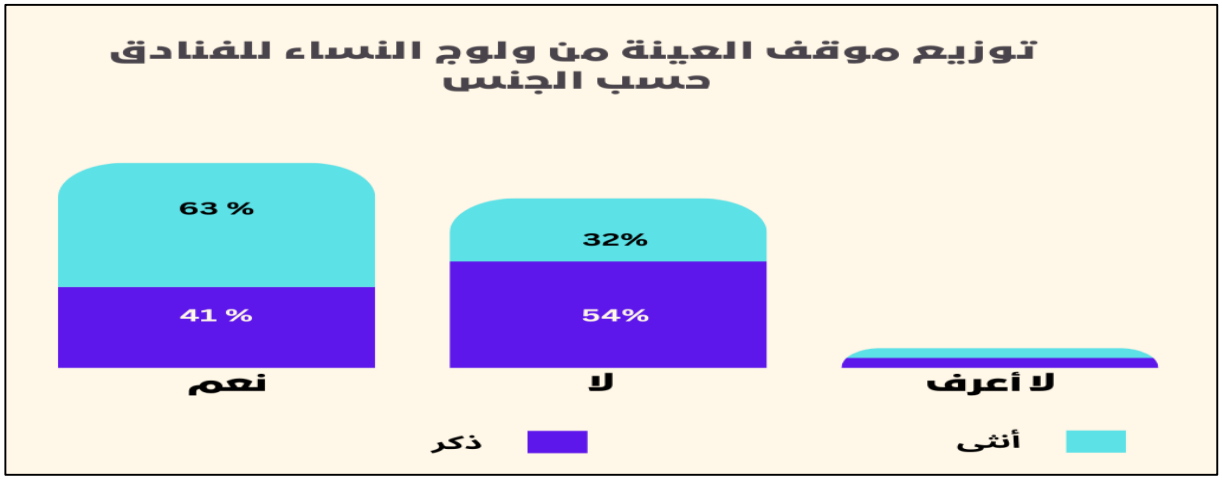

يبرز تردد أكبر لدى الرجال فيما يتعلق بولوج المرأة إلى بعض الفضاءات كالفنادق، فبالنسبة لمبيت المرأة بمفردها في الفنادق، فإن 54٪ من الرجال يرفضون ذلك، مقارنة بـ 32٪ فقط من النساء. ومع ذلك، فإن نسبة كبيرة من المستجوبين، بغض النظر عن جنسهم.

7. المرأة والفضاء العام: العزاب والمطلقون أكثر تحررا

- **الموقف من ولوج النساء للفضاء العام حسب متغير الحالة العائلية**

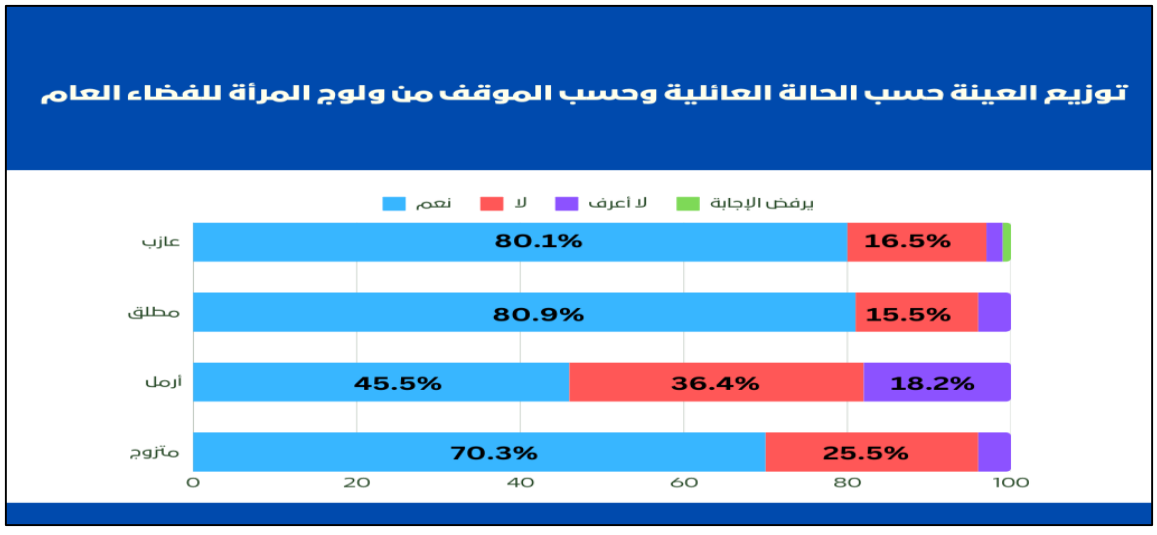

تكشف معطيات الدراسة عن ارتباط واضح بين الحالة الاجتماعية للأفراد ومواقفهم تجاه حق المرأة في الولوج إلى الفضاءات العامة. حيث يظهر أن العازبين والمطلقين يظهرون مستويات عالية من الموافقة على هذا الحق، تصل إلى 80%، بينما تبدو الفئات الأخرى مثل المتزوجين والأرامل أكثر تحفظًا،

إذ تتراوح نسبة القبول لديهم بين 45% و70%. أما الأمهات العازبات والمساكنات، فيمثلون نسبة ضئيلة جدًا في العينة، لا تتجاوز 1% لكل فئة، ما يجعل من الصعب تحليل مواقفهم بدقة.

- **الموقف من عمل المرأة خارج المنزل حسب متغير الحالة العائلية**

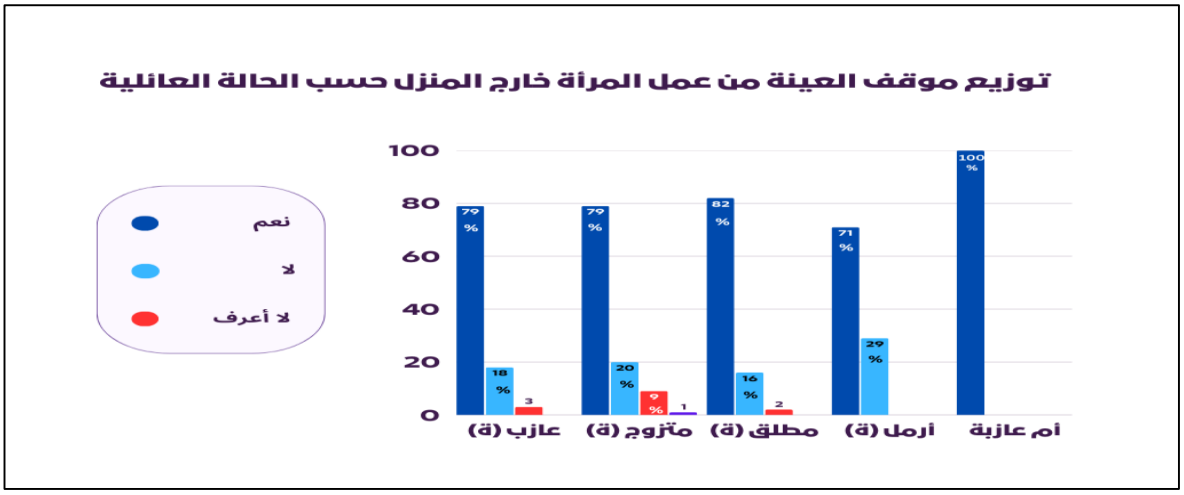

بالنسبة لعمل المرأة خارج المنزل، يظهر أن الفئات الاجتماعية المختلفة تتقبل هذه الفكرة بدرجات متفاوتة. بين المتزوجين، هناك تحفظ أكبر، حيث تصل نسبة الرفض إلى 20%، بينما ترتفع نسبة القبول بشكل ملحوظ بين المطلقين (أكثر من 79%) والعازبين (79%). هذا التفاوت يعكس التحديات التي يواجهها الأفراد في فهم وتطبيق مفهوم المساواة وفقًا لنظرية رأس المال الاجتماعي لبورديو، التي تؤكد أن التفاعلات الاجتماعية تُشكّل مواقف الأفراد بناءً على تجربتهم الحياتية والشبكات الاجتماعية المحيطة بهم.

II. *حرية الجسد بالفضاء العام*

1- الضبط الاجتماعي للجسد الأنثوي بين الفضاء العام والخاص

- **الموقف من حرية تصرف المرأة في جسدها في الفضاء الخاص.**

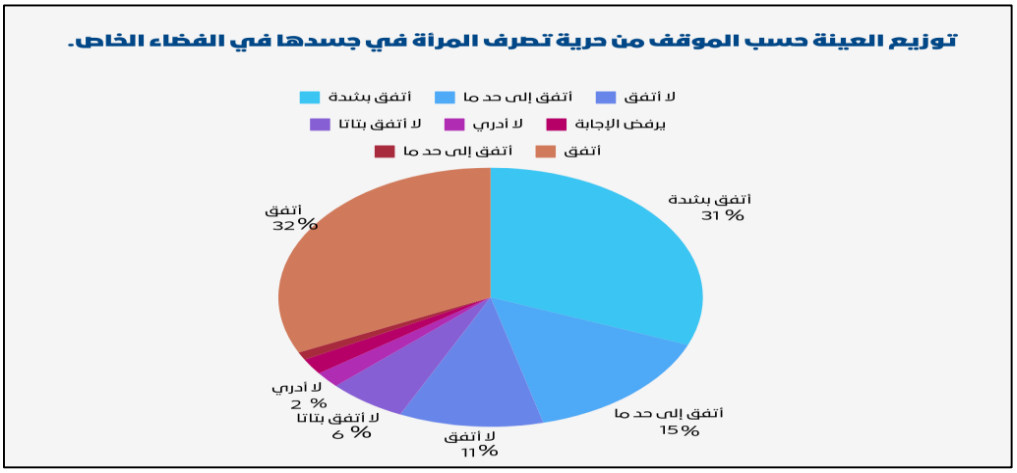

يمثل الجدول التالي نسب ردود الأفراد حول ملكية جسد المرأة وحرية التصرف فيه كما تريد في الفضاء الخاص (في البيت مثلاً)، حيث يظهر من خلال الأرقام أن حوالي 31% من المستجوبين يتفقون تمامًا مع أن جسد المرأة ملك لها ولها حرية التصرف فيه. مما يدل هذا على أن هناك فئة مؤيدة بقوة للحقوق الفردية والحريات الشخصية للمرأة. هناك نسبة مماثلة تقريبًا (31.56%) توافق على نفس المبدأ ولكن بحدة أقل من الفئة الأولى. مجموع الفئتين المؤيدتين (الاتفاق التام + الاتفاق بشدة)63.32% ، وهي نسبة غالبية واضحة تدعم حرية المرأة في الفضاء الخاص. بالإضافة إلى أن هناك حوالي 15% يتفقون بشكل جزئي، مما يدل على تردد بعض الأفراد بين التأييد المطلق ووجود تحفظات معينة. بالمقابل هناك نسبة 11% وحوالي 6% يرفضون بشكل قاطع الفكرة لا تتفق مع هذه الحرية، مما يعكس وجود معارضة معتبرة ووجود قناعة راسخة لدى هذه الفئة ضد حرية التصرف الشخصي للمرأة.

- **الموقف من حرية تصرف المرأة في جسدها في الفضاء العام**

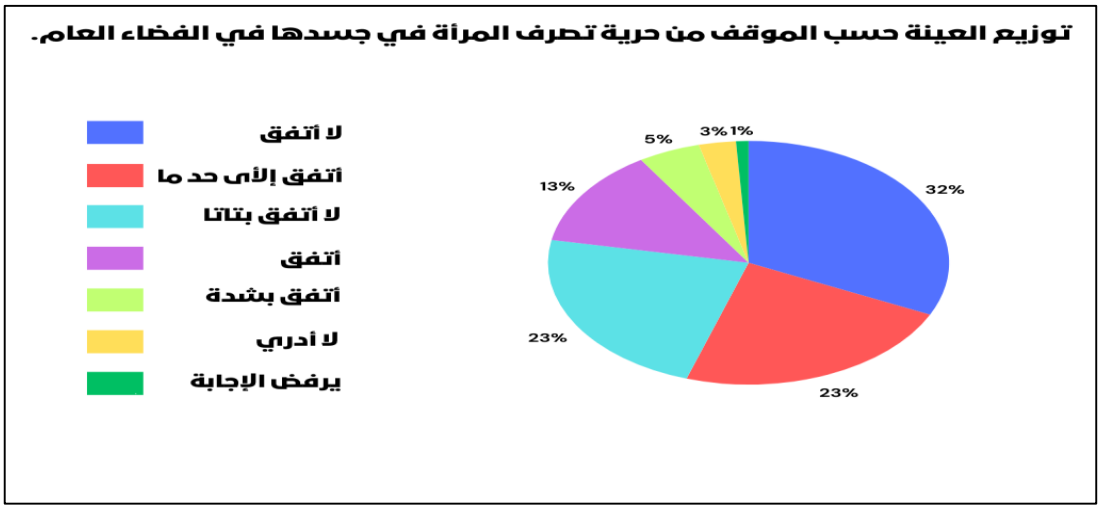

عندما ننتقل إلى حرية جسد المرأة بالفضاء العام تميل الكفة إلى الموقف السلبي من هذه الحرية. يظهر من خلال المبيان أن حوالي 32%من المستجيبين يرفضون الفكرة، مما يعكس تحفظًا كبيرًا تجاه حرية المرأة في التصرف بجسدها في الفضاء العام. حوالي 23%يرفضون العبارة رفضًا قاطعًا. بالنظر لمجموع الفئتين الرافضتين (لا أتفق + لا أتفق بتاتًا)54.39% ، يظهر أن هناك أغلبية ترى أن حرية المرأة في الفضاء العام يجب أن تكون محددة أ ومقيدة. هناك نسبة صغيرة نسبيًا (حوالي 13%) توافق على حرية المرأة في التصرف بجسدها في الفضاء العام. فنسبة التأييد القوي منخفضة جدًا عند .5.51%. فمجموع الفئتين المؤيدتين (أتفق + أتفق بشدة)18.5% ، وهي أقلية تعكس تأييدًا ضعيفًا لهذا المبدأ في الفضاء العام. كما أن هناك حوالي 23%يتفقون جزئيًا مع العبارة، مما يدل على وجود تردد أو مواقف وسطية. هذه الفئة قد تكون متأثرة بالسياق الاجتماعي والثقافي الذي يحد من الحريات. نسبة ضئيلة (حوالي 2.5%) لم تستطع تحديد موقفها. حوالي 1% رفضوا الإجابة، ما قد يعكس حساسية الموضوع.

- **الموقف من حرية المرأة في التصرف في جسدها في الفضاء العام حسب مجال الإقامة**

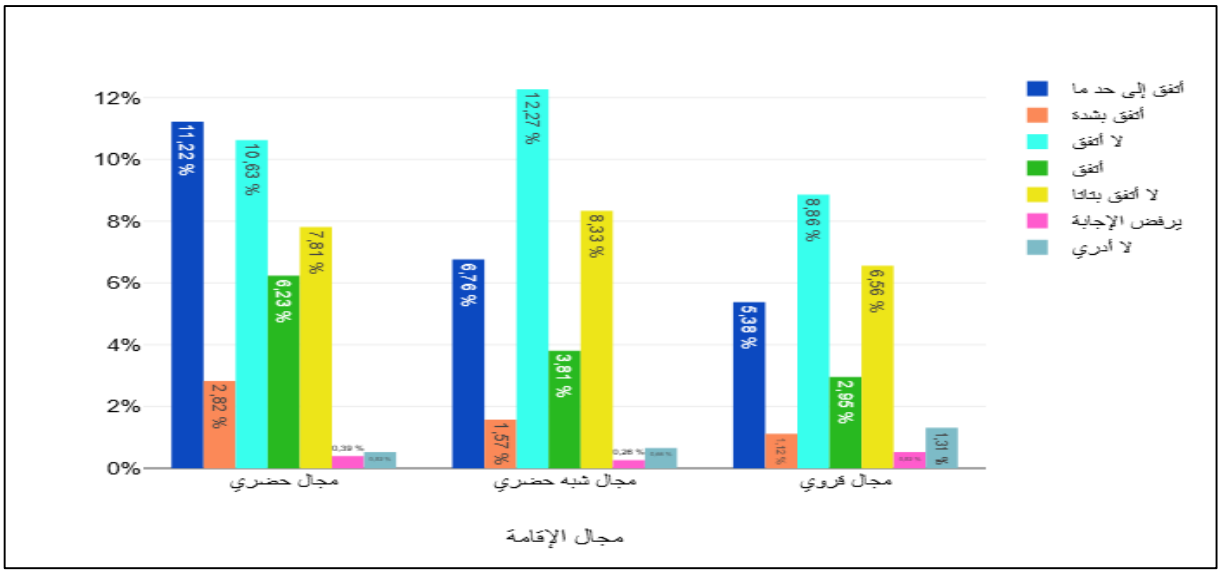

يعتبر التباين واضحا ومعبرا بين سكان المجال القروي والمجال الحضري بخصوص حرية المرأة في التصرف في جسدها، حيث تبلغ نسبة الموافقة 33.13 % من الساكنة الحضرية في مقابل 19.82 % من الساكنة القروية. إذا أضفنا نسبة 26.17 التي تمثلها الساكنة شبه حضرية الموافقة يصبح الفارق معبرا بشكل أكثر جلاء. ولعل ما يفسر هذا التباين هو ثقل الوعي الجمعي المحافظ الذي لا يزال يهيمن نسبيا على المجالات القروية بالمقارنة مع الفضاءات الحضرية وشبه حضرية.

2- التحرش ظاهرة حضرية شبابية فاعلها ذكر وضحيتها أنثى

- **توزيع العينة التي أقرت بتعرضها للتحرش حسب مجال الإقامة**

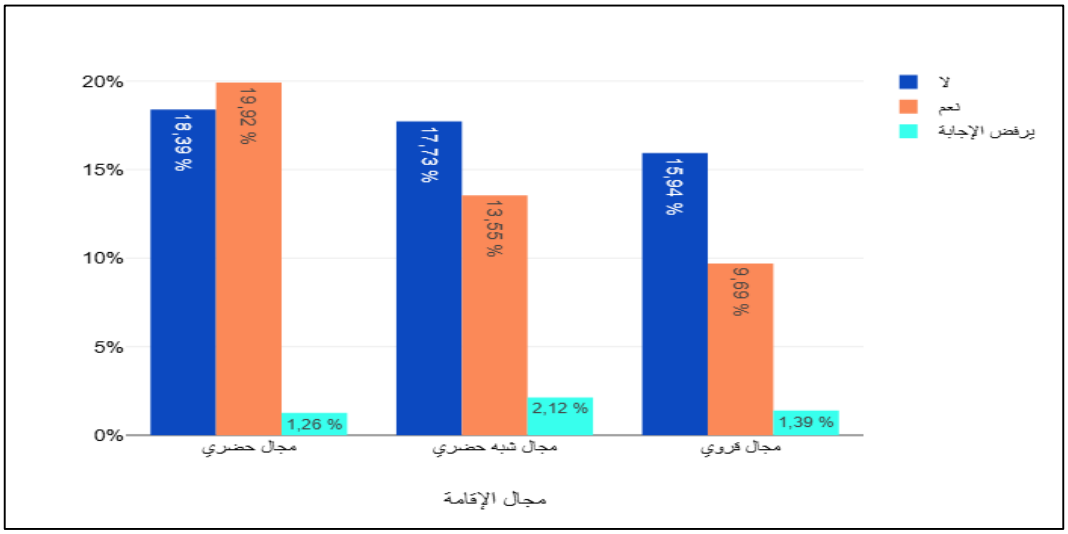

الملاحظ أن التحرش ظاهرة حضرية وشبه حضرية بامتياز تخص المدن الكبرى على وجه التحديد، حيث أن أعلى نسبة للتحرش والتي قاربت 20 % سجلت بالمجال الحضري ووصلت إلى حوالي 13.55 % بالمجال شبه الحضري في حين لم تتجاوز 10 % بالمجال القروي.

- **الموقف من ارتداء الناس للحجاب.**

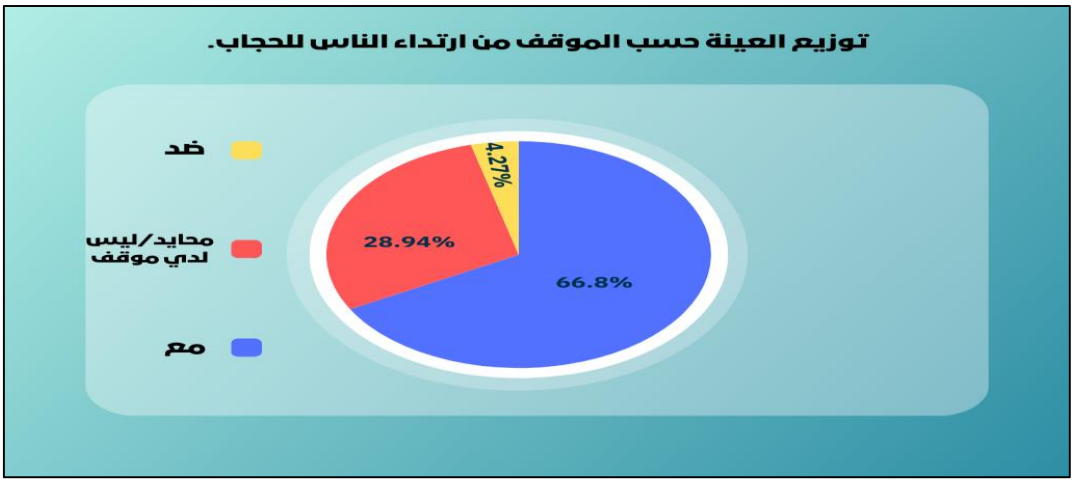

تعبر فئة عريضة من المجتمع المغربي (66.8 %) عن مواقف مدافعة عن ارتداء الحجاب بالفضاء العام. ولا تتباين هذه النسب بتباين المتغيرات حيث نجد تقريبا نفس النسب سواء بالفضاء الحضري، شبه حضري أو قروي، سواء تعلق الأمر بمتغير الجنس أو السن.

3- التعبيرات المثلية مرفوضة بالفضاء العام بدوافع دينية

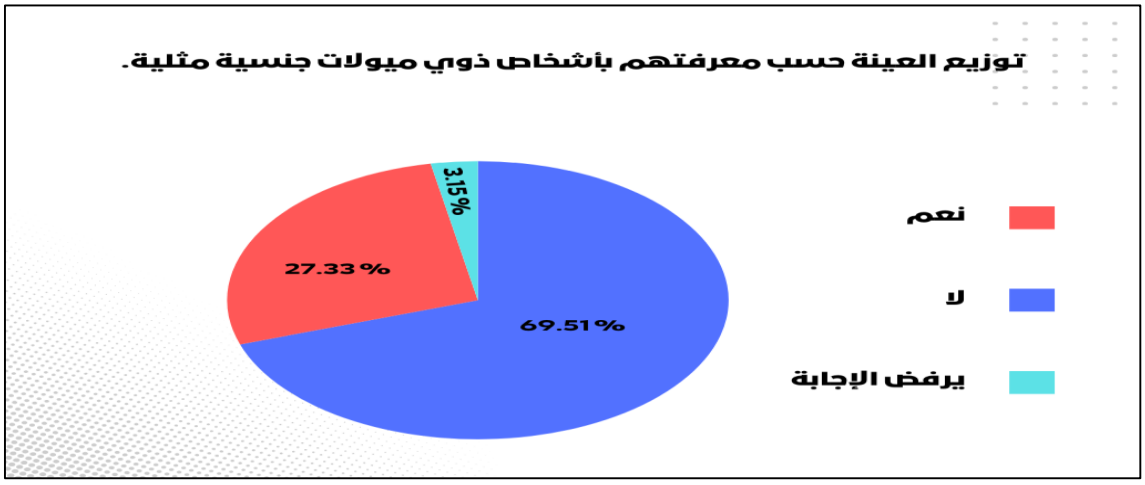

يظهر أن نسبة مهمة من العينة المستجوبة 69.51 % تقول إنها لم يسبق لها وأن تعرفت على شخص مثلي (رجل أو امرأة). لكن يبدو أن هذه التعابير تحيل ضمنيا إلى نوع من إنكار الظاهرة وعدم تقبلها بل وعدم التطبيع معها.

III. حرية المرأة في الفضاء العام بين الشريعة والقانون

حرية المرأة في الفضاء العام، بين التمثل الإيجابي والتباس مرجعية التشريع

- **معنى الحرية الفردية لدى العينة**

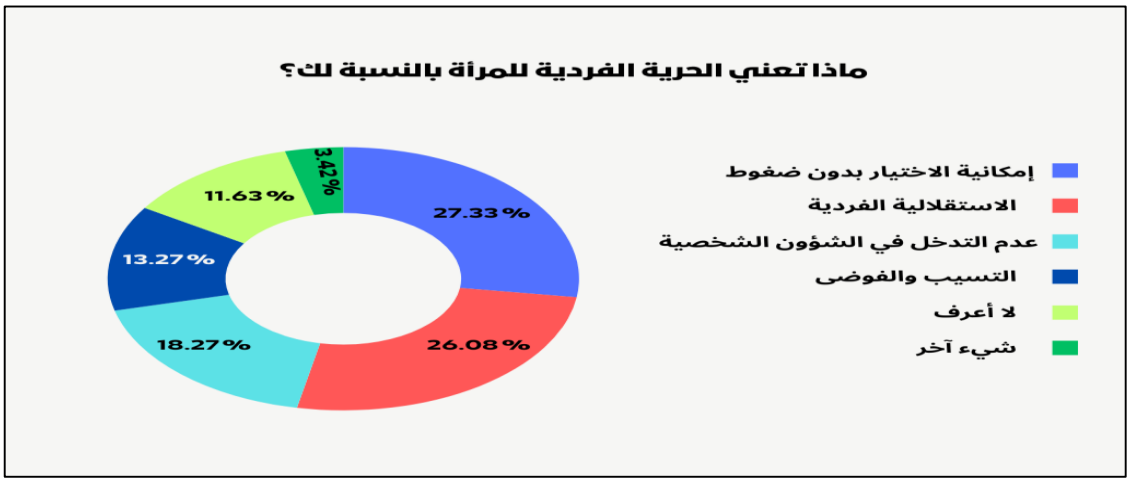

لقد بينت الدراسة عموما، وجود تمثل اجتماعي له منحى إيجابي بخصوص معنى ممارسة المرأة لحرياتها الفردية. حيث أن 71.68 % من أفراد العينة اعتبروها بمثابة ممارسة حق الاختيار بدون ضغوط، أو كاستقلالية فردية، أو عدم تدخل في الحياة الشخصية. في حين لم تتجاوز نسبة الذين اعتبروا الحرية الفردية للمرأة كفوضى وتسيب وانفلات 13.27 %. بينما بقي حوالي 15 % بدون موقف محدد.

- **الموقف من تطبيق مبادئ الشريعة ومبادئ حقوق الانسان**

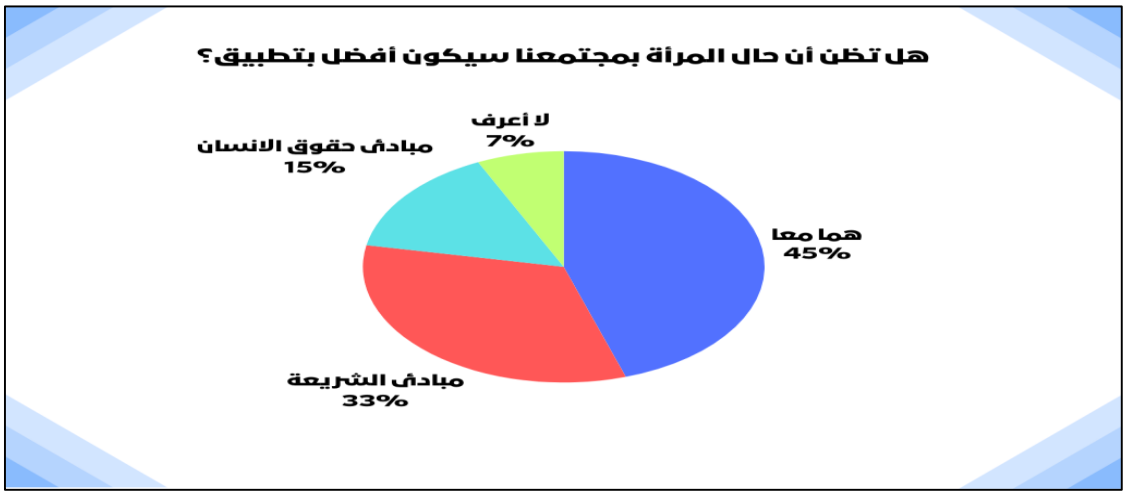

بخصوص استكشاف الموقف المبدئي للعينة من الشريعة الدينية ومنظومة حقوق الإنسان في علاقتهما بوضعية المرأة عموما وتقييمها، أجاب 33.2 % من أفراد العينة على أن وضعية المرأة عموما، ستكون أفضل بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية، في حين 14.98 % فقط قالوا بوضوح بأنها ستكون أفضل بتطبيق مبادئ حقوق الإنسان. والذين لم يحددوا موقفهم لم تتجاوز نسبتهم 6.77 %. لكن اللافت للنظر هو أن 45.1 % عبروا عن موقف وسطي ملتبس يتمثل في أن وضعية المرأة ستكون أحسن عند تطبيق مبادئ كل من الشريعة ومنظومة حقوق الإنسان في آن واحد.

- **الموقف من تطبيق مبادئ الشريعة ومبادئ حقوق الانسان حسب متغير الجنس**

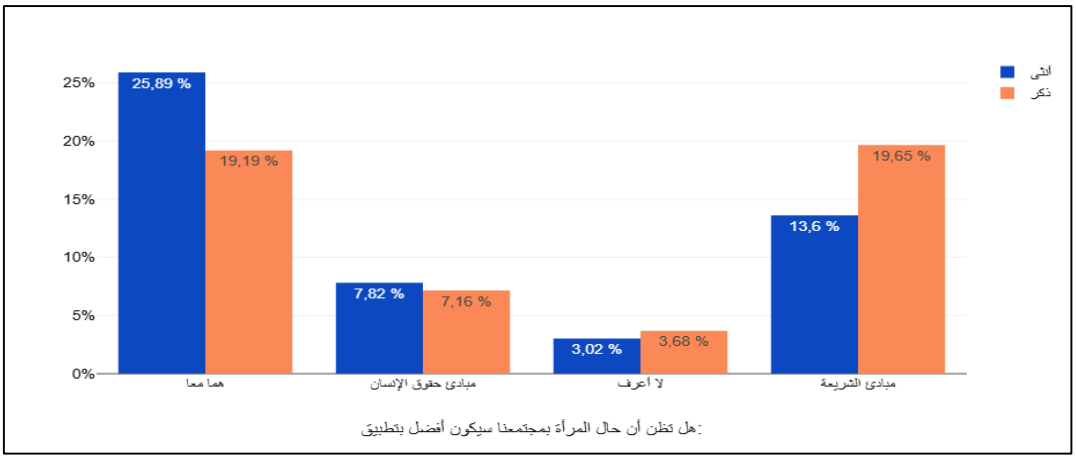

بإدخال متغير الجنس نلاحظ انخفاضا في نسبة الذكور كما الإناث (لا تتجاوز النسبة 8 % عند كليهما) التي تعتبر أن تطبيق مبادئ حقوق الإنسان يحسن من وضعية المرأة. أما بالنسبة لتحسينها بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية فنجدها تنخفض نسبيا عند الإناث (13.6 %) وترتفع نسبيا عند الذكور (حوالي 20 %). أما الاحتكام لمبادئهما معا لتحسين أوضاع النساء فيصل إلى 25.82 % عند الإناث مقابل 19.19 % عند الذكور.

- **الموقف من تطبيق مبادئ الشريعة ومبادئ حقوق الانسان حسب متغير مجال الإقامة**

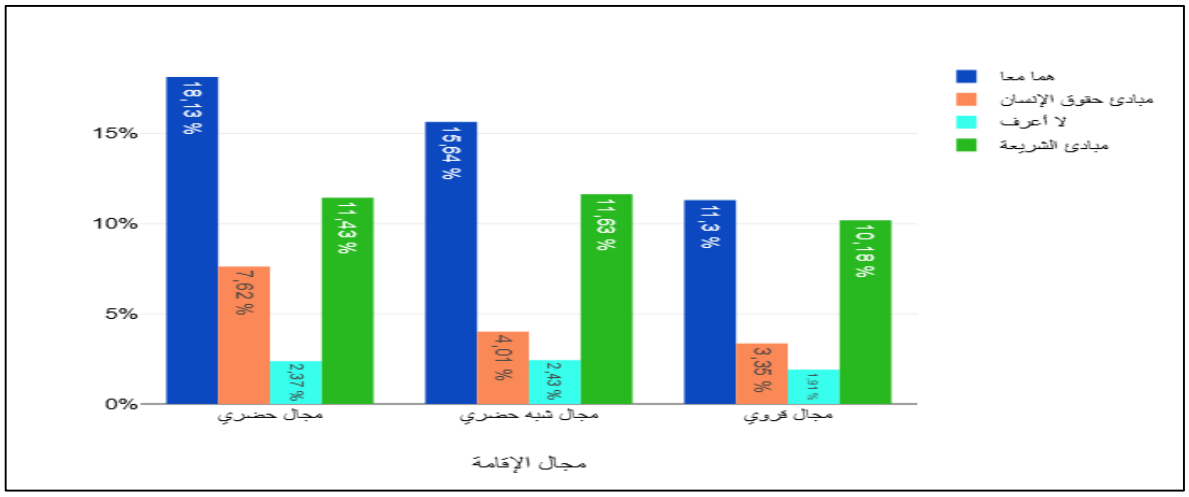

حسب مجال الإقامة، فقد بينت الدراسة تقاربا في نسب القبول بتطبيق مبادئ الشريعة في المجال الحضري 11.43 %، و11.63 % في المجال شبه الحضري، و10.18 % في المجال القروي. في حين تم تسجيل بعض الفروقات في النسب رغم انخفاضها عموما بخصوص قبول تطبيق مبادئ حقوق الإنسان، حيث وصلت إلى 7.62 % في المجال الحضري، و4.01 % في المجال الشبه حضري، و3.35 في المجال القروي. وتبقى أعلى النسب مقارنة بما سبق مسجلة بخصوص قبول المرجعيتين لتصل إلى 18.13 % في المجال الحضري، و15.57 % في المجال الشبه حضري، و11.3 % في المجال القروي.

- **الموقف من تطبيق حقوق الانسان مع مراعاة الخصوصية المحلية**

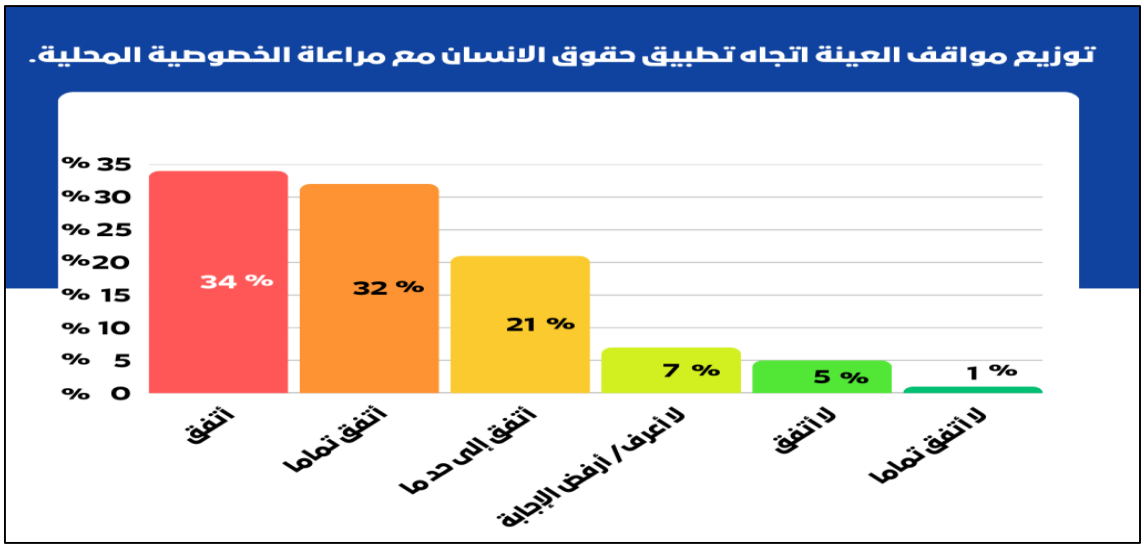

عند قياس درجة الاتفاق من عدمه مع مسألة ضرورة مراعاة الخصوصيات المحلية للمجتمع المغربي (من عادات، وتقاليد، وأعراف، وشرع...) عند التعامل مع حرية المرأة تبعا لمبادئ حقوق الإنسان الكونية. تعبر نسبة 86.79 % من العينة عن اتفاقها بدرجة شديدة أو معتدلة مع ضرورة مراعاة هذه الخصوصيات المحلية. في حين أن الذين عبروا عن عدم موافقتهم على ذلك، بشكل تام أو نسبي، فلم تتجاوز نسبتهم 6.24 %.

- **الموقف من دور مبادئ الشريعة في الحد من حرية المرأة في الفضاء العام**

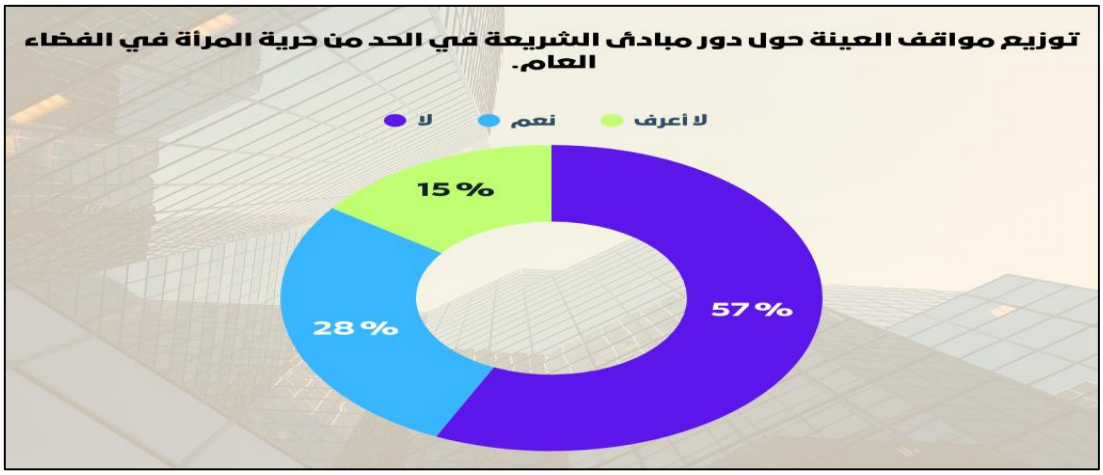

عندما تتجه الدراسة نحو البحث في مرجعية التشريع لتدبير حرية المرأة في الفضاء العام، نجد أن الذين يعتقدون في كون مبادئ الشريعة داعمة ومعززة لهذه الحرية تلامس نسبتهم 57 %، بينما الذين لا يعتبرونها كذلك أي أنها تحد منها لم تتجاوز نسبتهم 28.38 %. في حين بقي 14.65 % بدون موقف محدد.

IV. حرية المرأة في الفضاء العام وواقع الثقافة القانونية

1- التقييم الذاتي للثقافة القانونية

- **المعرفة بالقوانين التي تضمن حرية التنقل والولوج للأماكن العامة**

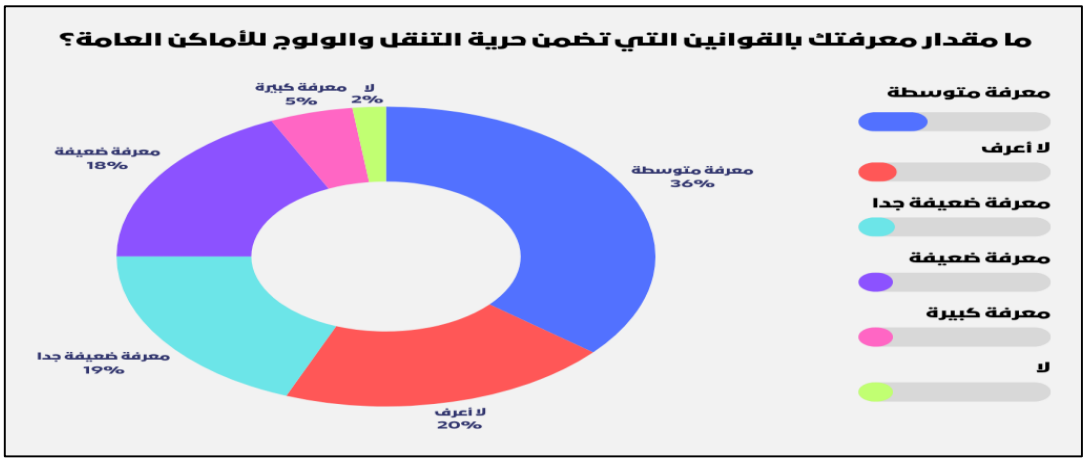

من خلال التقييم الذاتي للمبحوثين لمعرفتهم للفصل 24 من الدستور المغربي اعتبر 37 % أن معرفتهم بذلك تتراوح بين ضعيفة إلى ضعيفة جدا، و36.07 % قيموها بالمتوسطة، في حين أن نسبة الذين اعتبروا معرفتهم جيدة به لم تتجاوز 5.12 %. و19.71 % لم يقدموا تقييما محددا لمعرفتهم القانونية بهذا الخصوص.

- **المعرفة بمضمون مدونة الأسرة**

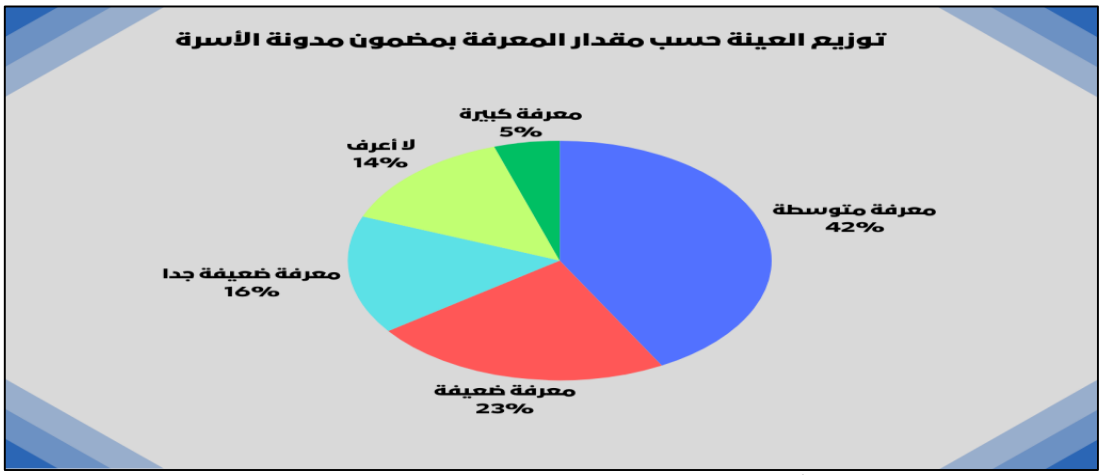

عملت الدراسة على التأكد من مدى معرفة مستجوبي العينة بمضامين قانون يمس حياتهم الخاصة وفضاءهم الخاص والحميمي. يتعلق الأمر بمقتضيات نص قانوني ينظم أحوالهم الشخصية والعائلية مثل مدونة الأسرة. سنجد أن حوالي 39 % قيموا معرفتهم بمقتضياتها بالضعيفة والضعيفة جدا. و42.51 % عن معرفة متوسطة. ولم تتجاوز نسبة الذين قيموا معرفتهم بها بالجيدة نسبة 5 %.

- **المعرفة بمضمون مدونة الأسرة حسب متغير الجنس**

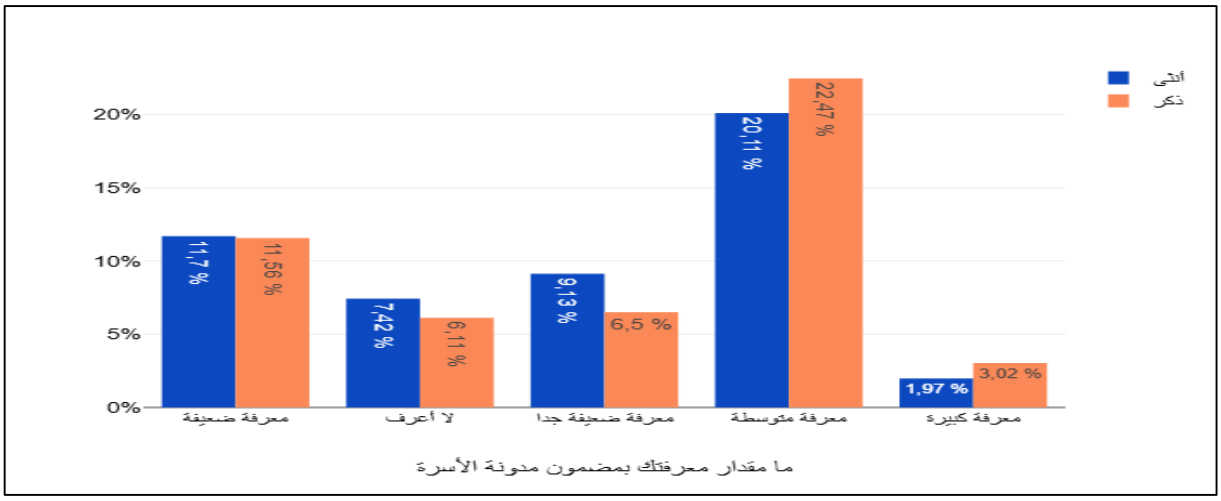

وهذه المعرفة تتراوح ما بين ضعيفة وضعيفة جدا عند 17.06 % من الذكور و20.9 % من الإناث. وهي معرفة متوسطة عند 20.4 من الإناث و22.47 % من الذكور. في حين عبر 3.02 % من الذكور عن دراية كبيرة بمقتضياتها لم تتجاوز نسبة الإناث 1.97 %. ضعف وتواضع الإلمام يلاحظ عند الإناث أكثر من الذكور رغم أنهن في مركز اهتمام مقتضيات مدونة الأسرة.

2- التقييم الموضوعي للثقافة القانونية

- **المعرفة حول القانون 1-1-503 من القانون الجنائي المغربي**

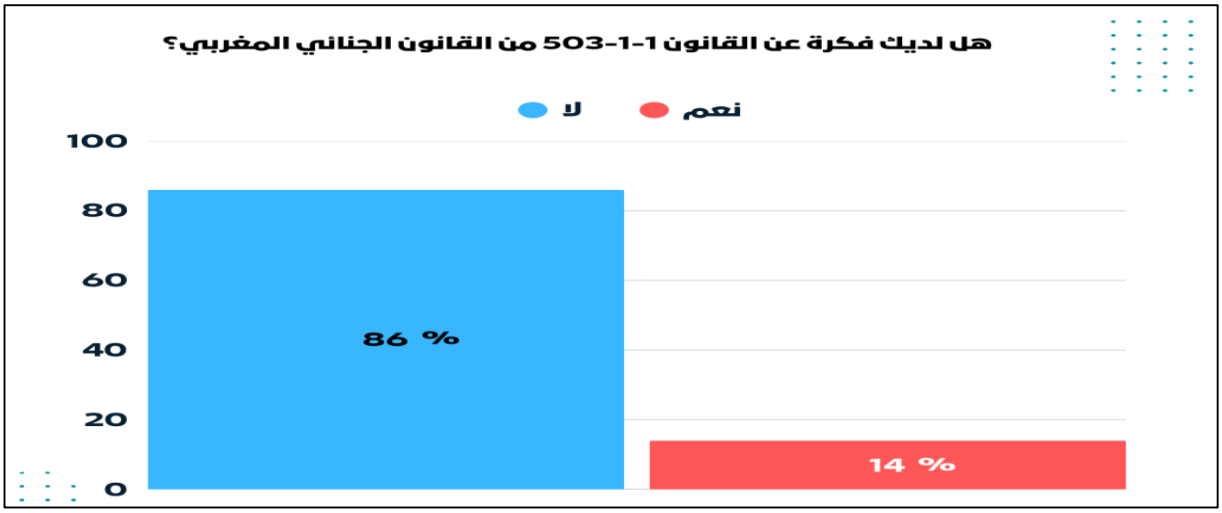

اعتمدت الدراسة في ذلك على تقييم مدى معرفة المبحوث بالفصل 1-1-503 من القانون 103.13، حيث تبين من خلال الدراسة أن الأغلبية الساحقة أي 86.2 % ليست لها أدنى فكرة عنه، مقابل 13.8 % فقط عبرت عن معرفة مسبقة بهذا النص القانوني.

- **الموقف من الفصل 1-1-503 من القانون 13-103**

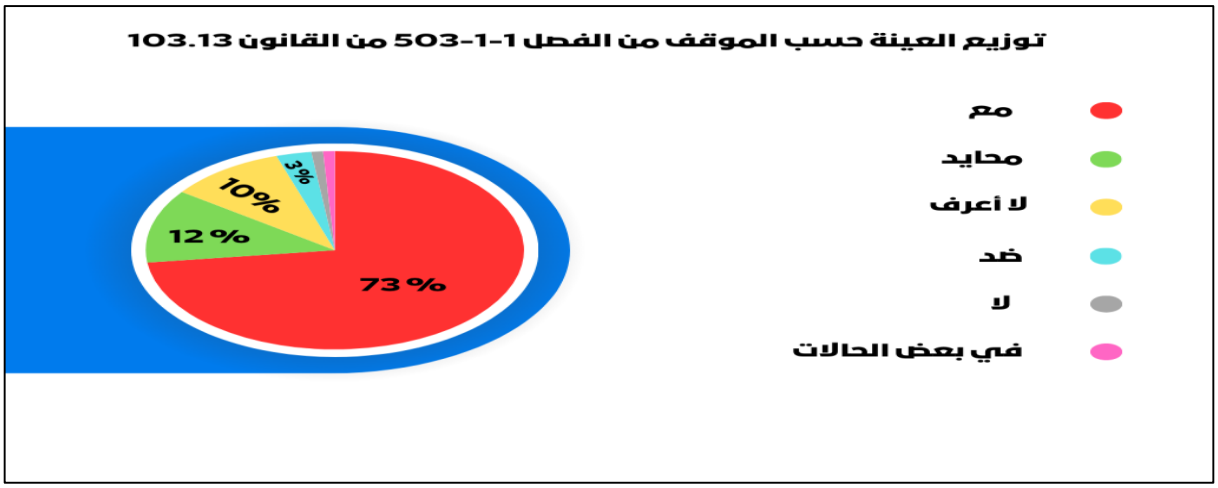

بعد تعريف المبحوثين بمنطوق ومضمون الفصل 1-1-503 من القانون 103.13، تبين أن حوالي 73 % يقبلونه ويوافقون عليه بدون تردد، ولم يعارضه بوضوح إلا 3%. في حين تشتت النسب الأخرى بين الحياد أو عدم القدرة على تحديد موقف، أو القبول المشروط به تبعا للحالات. مما يؤشر بوضوح على حاجة المجتمع لمثل هذه النصوص والتعريف بها لدى الجمهور العريض لحفظ حقوق النساء في الفضاء العام.

٧. حرية المرأة والضعف المزدوج: ضعف الترسانة القانونية وضعف التعبئة الجماعية

- **الموقف من ضمان القوانين لولوج النساء للأماكن العامة بحرية وأمان.**

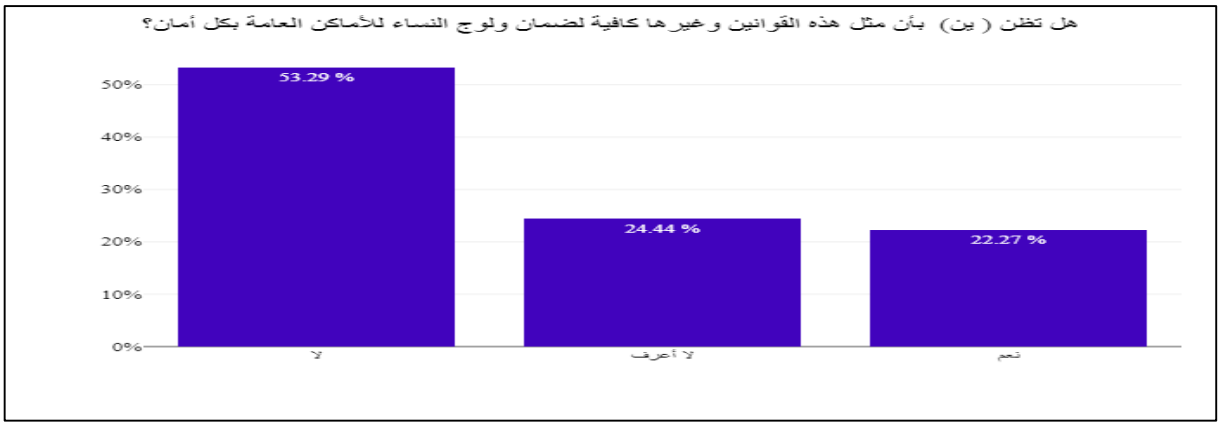

لقد أسفرت الدراسة عن تكرارية موقف، يعتبر القوانين الجارية التي تحفظ حريات النساء وكرامتهن وتضمن ولوجهن للأماكن العامة بكل حرية وأمان غير كافية عند 53.29 % من العينة، مقابل 22.27 % اعتبروها كافية، في حين لم يعبر ربع العينة عن موقف محدد بهذا الخصوص.

- **الموقف من إدخال تعديلات على مدونة الأسرة.**

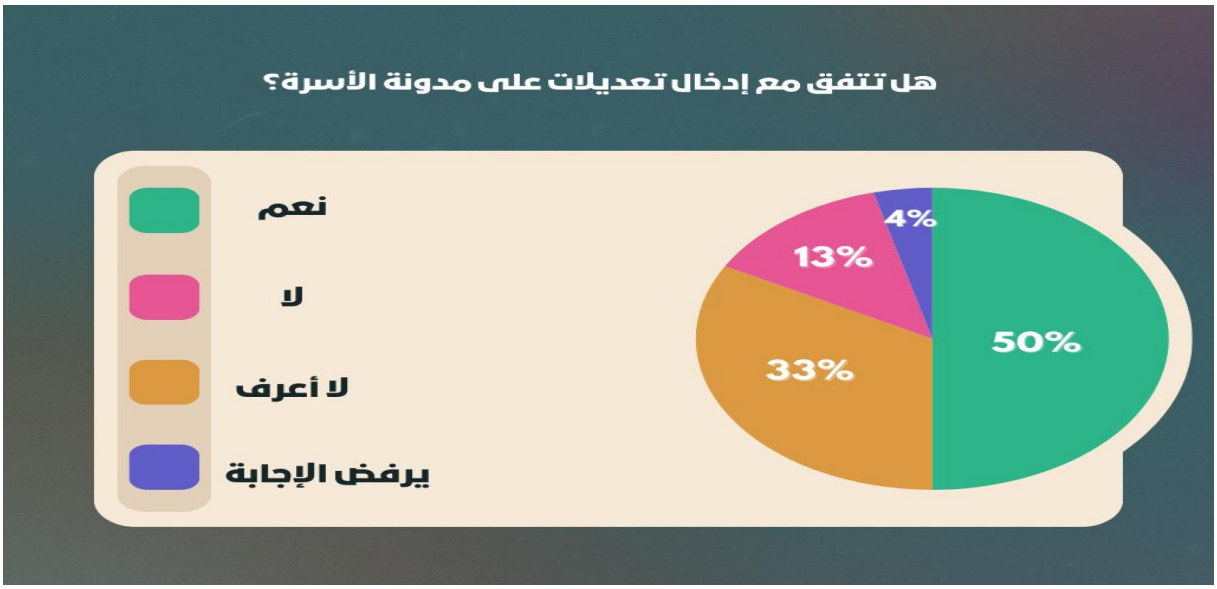

سبرت الدراسة آراء المبحوثين بخصوص مشروع إصلاح المدونة. حيث خرجت نسبة لها أهميتها ودلالتها هي كون 50 % من المبحوثين يتفقون مع ضرورة إدخال تعديلات على مدونة الأسرة الحالية، مقابل 13 % لا يرون ضرورة لذلك. في حين عبر حوالي ثلث العينة عن موقف "لا أعرف" والباقي رفض الإجابة.

- **طبيعة التعديلات المقترحة لتعديل المدونة حسب متغير الجنس**

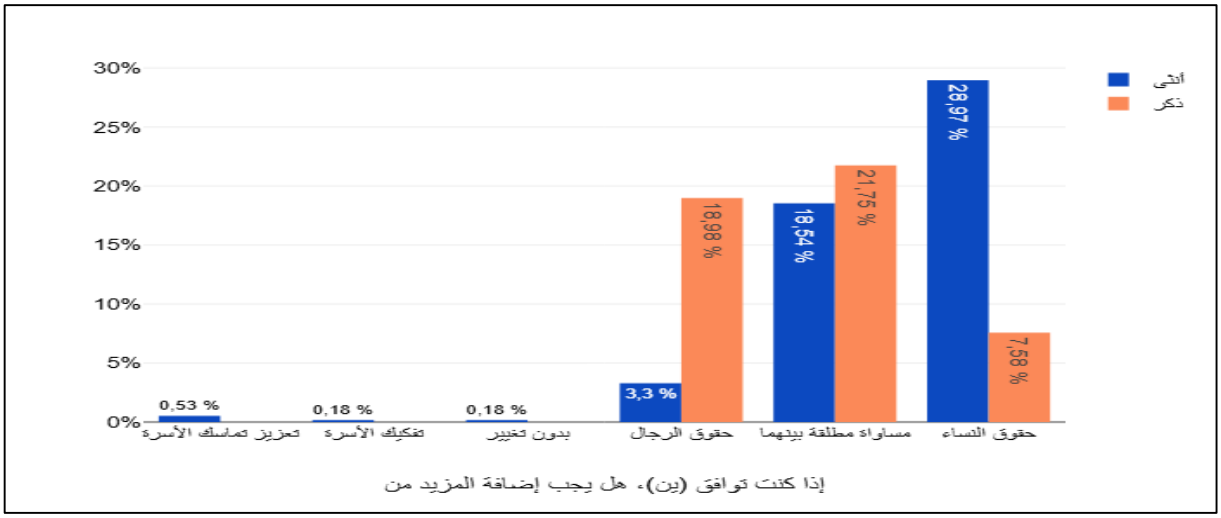

نلاحظ أن 28.97 % من الإناث ركزن على ضرورة ضخ المزيد من حقوق النساء في مدونة الأسرة، في حين أن نسبة الذكور الذين قالوا بذلك لم تتجاوز 7.58 %. في المقابل 3.3 % فقط من الإناث من عبرن بصراحة عن المزيد من الحقوق للرجال بينما وصلت نسبة الذكور 18.98 %. مما يؤشر على استقطاب واضح على أساس النوع الاجتماعي عندما يتعلق الأمر بحقوق النساء والرجال. غير أن هذا الاستقطاب تقل

حدته بين الذكور والإناث عندما تعلقت المسألة بالمطالبة بالمساواة المطلقة بينهما، حيث وصلت النسبة إلى 18.54 % عند الإناث مقابل 21.75 % عند الذكور.

- **الانخراط في بنيات تهتم بقضايا المرأة بالمغرب**

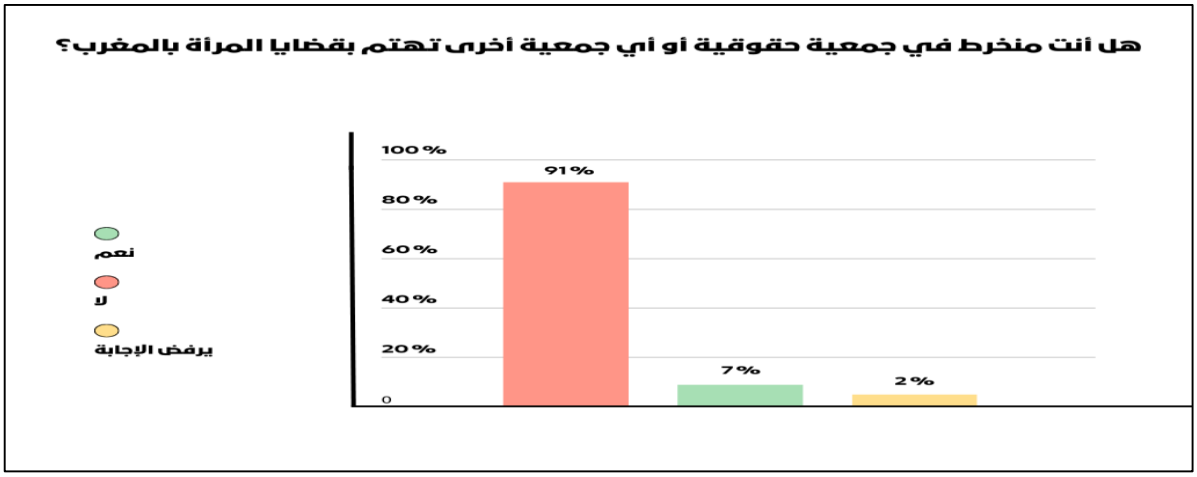

رصدت الدراسة في مفارقة واضحة، عدم التناسب بين حمل المطالب الحقوقية والقانونية لتحسين أوضاع المرأة في الفضاء العام مع الوسائل الجماعية المعبأة لتحقيق ذلك. حيث تم رصد أن 90.93 % من أفراد العينة ليسوا منخرطين في أية جمعية حقوقية أو أي إطار جمعوي آخر يهتم بقضايا المرأة بالمغرب، مقابل 6.96 % فقط صرحوا بانتمائهم لأحد الأطر الجمعوية من هذا الصنف.

- **المشاركة في فعل جماعي دفاعا عن حريات المرأة في الفضاء العام**

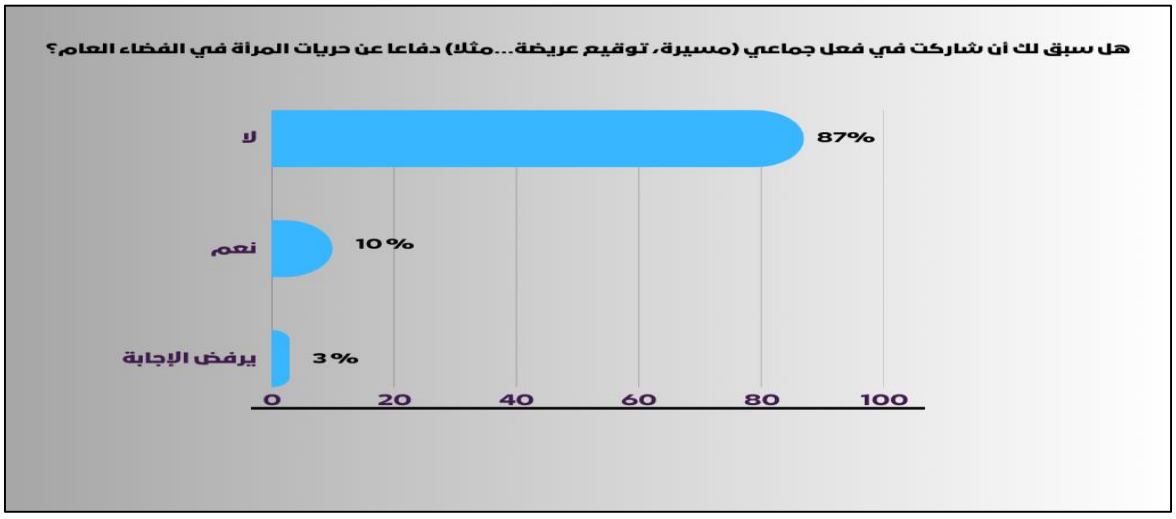

على مستوى الانخراط في شكل من أشكال الفعل الجماعي / الجماهيري أو التعبئة الجماعية – حتى ولو كانت ظرفية - للمطالبة بتعديلات أو إصلاحات قانونية وحقوقية تهم المرأة. توصلت الدراسة إلى أن 86.99 % من المبحوثين لم يسبق لهم أن شاركوا في أي فعل جماعي يدعم حرية المرأة في الفضاء العام (من قبيل مسيرة، تظاهرة، توقيع عريضة)، مقابل 10.12 % صرحوا بقيامهم بذلك.

منصات
للأبحاث و الدراسات الاجتماعية

منشورات سابقة

تواصل معنا

+212 (0) 5 20 12 84 95

contact@menassat.org

www.menassat.org

Menassat